

سلسلة التراث السلفي
القسم الأول : نواذر المخطوطات

أُصُولُ

أَهْلِ السُّنَنِ وَالْجَمَاعَةِ

المِسْمَاهُ بِرَسَالَةِ أَهْلِ الشَّعْرِ

للإمام أبي الحسن الأشعري

(٢٦٠ : ٣٢٤ هـ)

تحقيق دكتور

محمد السيد الجليلند

الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث

٩ درب الأتراك - خلف الأزهر الشريف

تليفون ٥١٢٠٨٤٧

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ، ونعوذ بالله من شرور
أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، ونصلي ونسلم على خير خلقه
وخاتم رسله سيدنا محمد الداعي إلى الحق وإلى صراط
مستقيم . . .

وبعد :

أقدم إلى القارئ الكريم هذ المخطوط النادر الذي يطبع
لأول مرة ، وهو « أصول أهل السنة والجماعة » المسماة برسالة
أهل الثغر . لكي تضاف إلى أختيها المطبوعتين وهما « الإبانة »
« واللمع » للأشعري ، وبذلك يكتمل أمام القارئ معالم مذهب
أبي الحسن الأشعري ومدى قربه من السلف في أصولهم ، فلا
يكاد يعثر القارئ على فارق ذي بال بين أصول السلف وما حكاه
الأشعري في رسالته لأهل الثغر ، ومن هنا لا نجد غرابة في
استشهاد السلف أنفسهم بموقف أبي الحسن في هذه الرسالة على
صحة ما يقولون به من أصول ، وما يسلكونه من منهج ، فعل
ذلك ابن تيمية وابن القيم كما هو مبين في موضعه من هذه
المقدمة .

ونود أن ننبه هنا إلى أن آراء أبي الحسن ينبغي أن يقف عليها القارئ من خلال هذه الرسائل الثلاث وليس من حكاية تلامذته عنه ، ذلك أن هذه الرسائل هي التي تعبر عن رأيه بوضوح وصراحة وبدون تأويل لها ولا تفسيرها بمعان لا تحتلها كلماته ، ولقد سبق أن نشر الدكتور « حمودة غرابة » رسالة اللمع ونشرت الأستاذة الدكتورة « فوقية حسين » رسالة الإبانة مع تحقيقها تحقيقاً علمياً ممتازاً ، ونضيف إلى هذين العملين الجليلين تلك الرسالة النادرة التي قدمنا لها موجزاً عن حياة الأشعرى وموقع هذه الرسالة بين مؤلفاته وصحة نسبتها إليه ، مع المقارنة بينها وبين الرسالتين السابقتين من ناحية الموضوع والمنهج ، وأشرنا إلى مدى التطابق بينها وبين الرسالتين السابقتين من ناحية الموضوع والمنهج ، وأشرنا إلى مدى التطابق بينها وبين الرسالتين السابقتين من ناحية الموضوع وإن اختلفت عنهما في المنهج والأسلوب وبيننا سبب هذا الاختلاف وغايته ، ثم أشرنا بكلمة موجزة عن منهجنا في تحقيقها . وإنى لأدعو المولى جل وعلا أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجه الكريم وأن يجعله مقبولا لديه وأن ينفع به الإسلام ويجمع به كلمة المسلمين . . . آمين .

وفى النهاية لا يسعنى إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لابنتي العزيزة « الشيماء » لحسن معاونتها لى فى مقابلة هذه الرسالة وفى إخراجها ، أنبتها الله منبتاً حسناً هى وباقي أخواتها ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين . . .

* * *

الإمام الأشعري

تمهيد تاريخي

مولده ونشأته :

هو أبو الحسن علي بن إسماعيل ، وينتهي نسبه إلى أبي موسى الأشعري ، ولد سنة ٢٦٠ هـ على أرجح ما لدينا من روايات ، توفي والده وهو صغير وأوصى بابنه أبي الحسن إلى زكريا الساجي الذي كان إماماً في الحديث والفقه في عصره ، ونقل السمعاني في كتابه الأنساب عن ابن الكلبي : أن الأشعري لقب بذلك اللقب لأن أمه ولدته أشعر ، وكان مولده بالبصرة وإقامته في بغداد وظل بها إلى أن توفي سنة ٣٢٤ هـ على أصح الروايات أيضاً^(١) .

أخذ الفقه عن أبي إسحاق المروزي ، فكان يجلس الأشعري أيام الجمع في حلقة المروزي في جامع المنصور يتلقى عنه ويأخذ منه الفقه الشافعي حتى برع فيه ، كما تعلم أيضاً على يد الساجي الذي أوصاه والد الأشعري بابنه ، وحدث عنه ، كما روى عن الجمحي ، وابن نوح ، والمقري ، والضبي البصريين ، كما أخذ علم الكلام عن أبي علي الجبائي^(٢) .

(١) انظر : تاريخ بغداد للبغدادى ١١ / ٣٤٧ ، تبين كذب المفتري لابن عساكر ط دمشق سنة ١٣٤٧ هـ ص ٣٥ وما بعدها .
(٢) انظر عن الأشعري وحياته وأطوارها الفكرية ، الفهرست لابن النديم ط فلوجل ص ١٨١ ، وفيات الأعيان ٢ / ٤٤٦ ، تاريخ بغداد ١١ / ٣٤٦ ، طبقات الشافعية ٣ / ٢٥٠ .

يقول ابن النديم : وكان الأشعرى معتزلياً ثم تاب من القول بالعدل وخلق القرآن في المسجد الجامع بالبصرة في يوم الجمعة . ورقى كرسياً ونادى بأعلى صوته : من عرفنى فقد عرفنى ، ومن لم يعرفنى فأنا أعرفه نفسى . أنا فلان ابن فلان كنت قلت بخلق القرآن ، وأن الله لا يرى بالابصار ، وأن أفعال الشر أنا أفعالها وأنا تائب مقلع عن كل ذلك ، وبعض المراجع يحدد الفترة التي مكثها الأشعرى على مذهب الاعتزال بأنها كانت أربعين عاماً ، وروى ابن عساكر روايات كثيرة حول هذه القضية وعن سبب تحول الأشعرى عن مذهب المعتزلة ، وأنها كانت بسبب رؤيا رأى فيها النبي ﷺ ، وأمر الأشعرى فيها أن ينصر مذهب أهل الحديث وسلف الأمة ، لأنه أعدل المذاهب وأولاها بالحق ، ^(١) ومن تاريخ هذه الرؤيا تحول الأشعرى عن مذهب المعتزلة إلى مذهب المحدثين ، وأخذ يدافع عنه ويصنف فيه من أجل نصرته . ومن الملاحظ أن أيّاً من هذه المراجع لم يحدد تاريخ هذه الرؤيا ولا تاريخ تحول الأشعرى عن مذهب المعتزلة . مما فتح باباً للاجتهاد والرأى في ذلك .

على أن بعض المراجع تربط بين تحول الأشعرى عن الاعتزال والمناظرة التي جرت بينه وبين الجبائى حول قضية الصلاح

(١) راجع تبين كذب المفتري ص ٣٨ وبعدها ، طبقات الشافعية للسبكي ٢ / ٢٤٨ .

والأصلح ، وقد ذكرها السبكي فى الطبقات ^(١) كما ذكرها غيره
من المتكلمين ، والمناظرة مشهورة فى كتب المتكلمين وفيها سأل
الأشعري الجبائي عن ثلاثة : مؤمن وكافر وصبي .

فقال الجبائي المؤمن من أهل الدرجات ، والكافر من أهل
الهلكات ، والصبي من أهل النجاة .

فقال الأشعري : فإن أراد الصبي أن يرقى إلى درجات عليا
هل يمكن ؟ .

فقال : الجبائي : لا : لأن المؤمن نال درجته بالطاعة ،
والصبي لا طاعة له .

قال الأشعري : فإذا قال الصبي . التقصير ليس منى فلو
أحييتنى لأطعتك ؟ .

قال الجبائي : يقول الله ، كنت أعلم أنك لو بقيت
لعصيت فتدخل النار ، فراعيت مصلحتك وأمتك قبل سن
التكليف .

قال الأشعري : فلو قال الكافر يا رب ولم لم تُمتنى قبل
سن البلوغ حتى لا أعصاك ، وهلا راعيت مصلحتي كما راعيت
مصلحتي . . ؟ فانقطع الجبائي عن الجواب .

وقد رويت هذه المناظرة فى أكثر من مرجع ، ^(٢) وكلها

(١) طبقات الشافعية ٢ / ٢٥٠ .

(٢) انظر مثلا وفيات الأعيان ٣ / ٣٩٨ ط القاهرة رقم ٥٧٩ .

تذكر مفارقة الأشعرى للجبائي على أثر ذلك ثم بدأ يصنف في الرد على المعتزلة ويبين فساد مذهبهم بعد أن ظل يأخذ به أربعين عاماً من عمره .

وبمراجعة التواريخ الخاصة بمولد الأشعرى ومقارنتها مع تاريخ مولد الجبائي ووفاته ، ومراجعة مؤلفات الأشعرى نفسه يبقى في النفس شيء من تقبل رواية أن الأشعرى ظل أربعين عاماً على مذهب المعتزلة ، وتتلذذ فيها على الجبائي الذي تزوج بأمه بعد وفاة أبيه .

فالجبائي ولد سنة ٢٣٥ وتوفي سنة ٣٠٣ هـ (١) ، والأشعرى ولد سنة ٢٦٠ أى بعد مولد الجبائي بما يساوي خمسين وعشرين عاماً ، ولم تذكر المراجع شيئاً عن تاريخ وفاة والده ، ولا عن تاريخ زواج الجبائي بأمه ، غير أنها ذكرت وصية أبيه بابنه إلى الساجي . فالمتوقع مثلاً أن يكون الأشعرى دون العاشرة من العمر حين وفاة والده ، ثم تذكر المراجع أنه تعلم على يد رجال من فقهاء الشافعية ومن المحدثين سبق ذكر أسمائهم منذ قليل ، فإذا كان الأمر كذلك ، فلنا أن نتوقع نبوغ الأشعرى على يد الفقهاء والمحدثين قبل زواج الجبائي بأمه ، وهذه الفترة لا تقل عن خمسة عشر عاماً إن لم تكن أكثر من ذلك ، أى إلى ما بعد سنة ٢٧٥ هـ . والمترجمون له ربطوا بين زواج الجبائي بأمه وولائه

(١) ابن خلكان ٣ / ٣٩٩ ، معجم البلدان لياقوت الحموي ٢ /

١٣ ، الفهرست ص ٢٥٦ ط مصر . طبقات المعتزلة ص ٨٠ .

لمذهب المعتزلة ، ولما كانت وفاة الجبائي سنة ٣٠٣ هـ . وميلاد الأشعري سنة ٢٦٠ هـ استنبطوا من ذلك أنه ظل على الاعتزال أربعين عاماً من عمره .

ونحن من جانبنا لا نرى ضرورة لهذا الربط الذى لا مبرر له ، فليس من الضروري أن يكون الأشعري قد ظل أربعين عاماً على الاعتزال لمجرد أن الجبائي تزوج بأمه فى سن مبكرة ، والرسالة التى بين أيدينا تلقى لنا الضوء على تحديد موقفنا من هذه القضية ، فإن الأشعري قد ذكر فيها أن أهل الثغر كانوا قد التمسوا منه ذكر الأصول التى عليها أهل السنة والجماعة فأجابهم على سؤالهم بهذه الرسالة التى بين أيدينا وكان ذلك فى سنة ٢٩٧ هـ .

وفى بيان لفساد مذهب المعتزلة ورد عليهم ووصفهم بالبدعة والضلال ، فإذا كانت مرحلة النضج الفكرية للأشعري تبدأ من سن الخامسة عشرة من عمره أى بعد سنة ٢٧٥ هـ وكان قد بدأ يرد على المعتزلة من تاريخ رسالة أهل الثغر التى نحن بصددّها أى سنة ٢٩٧ هـ فتكون المساحة الزمنية المحصورة بين نبوغه الفكرى ورده على المعتزلة هى ٢٢ سنة ، فكيف يقال إنه ظل على الاعتزال أربعين عاماً تتلمذ فيها على الجبائي ؟ ، مع العلم أنه بدأ يرد على المعتزلة من تاريخ ٢٩٧ هـ وهذا حسب المؤلفات التى ذكر فيها الأشعري تاريخ تأليفها وربما يكون هناك مما لم يصلنا ما يتضمن تاريخاً أقرب مما هو مذكور فى رسالة أهل

الثغر ، فالأمر إذن يحتاج إلى إعادة نظر من الباحثين فى تطور حياة الأشعرى الفكرية .

موقع الرسالة بين مؤلفات الأشعرى :

نقل ابن عساكر فى كتابه التبيين ثبوتاً كبيراً بمؤلفات الأشعرى نقلها عن الأشعرى نفسه فى كتابه العملة الذى لم يصلنا ولم نعرف شيئاً عنه غير ما ذكره ابن عساكر ، وقد نقل ابن عساكر هذا الثبوت عن ابن فورك من كتابه طبقات المتكلمين ذكر فيها ما يقرب من سبعين مؤلفاً ليس من بينها رسالة أهل الثغر ، ونقل عن ابن فورك أن هذه المؤلفات المذكورة قد ألفها الأشعرى قبل سنة ٣٢٠ هـ .

ثم ذكر ثبوتاً آخر نقله عن ابن فورك ذكر فيه ستاً وعشرين مؤلفاً وضعها الأشعرى بين سنة ٣٢٠ وسنة ٣٢٤ التى هى سنة وفاته . ويذكر ابن عساكر أن هذين الثبوتين المذكورين هما ما ذكرهما ابن فورك فى كتابه طبقات المتكلمين .

ثم ذكر ابن عساكر بعد ذلك أسماء مؤلفات ثلاثة لم يذكرها ابن فورك فى كتابه هى :

١ - رسالة الحث على البحث .

٢ - رسالة فى الإيمان .

٣ - جواب مسائل كتب بها إلى أهل الثغر فى تبیین ما سأله عنه من مذهب أهل الحق .

فالرسالة التي نحن بصدددها إذن لم يذكرها باسمها ابن
فورك في الثبتين اللذين نقلهما عنه ابن عساكر ، ولكن إذا أمعنا
النظر فيما ذكره ابن فورك بعد روايته للثبت الأول الذي ذكر فيه
ما يقرب من سبعين مؤلفاً نجده يقول بعد ذلك مباشرة . .

(هذه هي أسامي كتبه التي ألفها إلى سنة عشرين وثلاثمائة
سوى أماليه على الناس ، والجوابات المتفرقة عن المسائل الواردة
من الجهات المختلفة ، وسوى ما أملاه على الناس مما لم يذكر
أساميه ها هنا ، وقد عاش بعد ذلك إلى سنة (٣٢٤ هـ) .

فابن فورك ينص هنا صراحة أن أسماء هذه الكتب التي
ذكرها في ثبته الأولى ليست هي كل ما ألفه الأشعري حتى سنة
٣٢٠ وإنما هناك مسائل وإجابات وأمالي كانت ترد إلى الأشعري
من جهات مختلفة ، وكان يرد عليها بأجوبته التي لم يذكرها .

ورسالتنا التي نحن بصدددها هي من هذا النوع الذي أملاه
المؤلف خلال هذه الفترة ولم يذكر اسمها ؛ لأنها إجابة على
سؤال ورد إليه من أهل الثغر بباب الأبواب فليست مؤلفاً مستقلاً
حتى يذكره باسمه ضمن المؤلفات التي ذكرها .

وهذه الرسالة قد أجاب بها المؤلف على مسألة أهل الثغر
قبل سنة ٣٠٠ يقيناً لأنه قد صرح فيها بقوله « . . . ووقفت
أيديكم الله على ما ذكرتموه من إحماذكُم جوابي على المسائل التي
كنتم أنفذتموها إليَّ في العام الماضي وهو سنة ٢٩٧ هـ (لوحة رقم
١ ب) من المخطوط فتكون الرسالة مؤلفة سنة ٢٩٨ هـ بالتحديد

وهذا يؤكد لنا أن الرواية القائلة بأن الأشعري ظل على الاعتزال أربعين عاماً تحتاج إلى إعادة نظر وتمحيص .

نسبتها إلى المؤلف :

وقد تشكك بعض المستشرقين في هذه الرسالة ^(١) لما فيها من ذكر التاريخ ٢٩٧ هـ ، ذلك أن التاريخ مكتوب في المخطوط ٢٦٧ هـ على سبيل الخطأ من الناسخ وصحته كما ذكرنا هو ٢٩٧ هـ وهذا لا يعنى أبداً الشك في صحة نسبة الرسالة للأشعري .

وقد ذكر الدكتور عبد الرحمن بدوى في كتابه مذاهب الإسلاميين ^(٢) أن آلا ر قد شك في هذه الرسالة وبنى شكه فيها على أمور ثلاثة :

١ - أن التاريخ المذكور لا يتفق مع عمر المؤلف ، إذ لو صح لكان عمره حينئذ سنة ٢٦٧ سبع سنوات . ونحن من جانبنا قد بينا صحة هذا التاريخ وهو نفسه قد أشار إلى ذلك وأنه سنة ٢٩٧ وليس سنة ٢٦٧ .

٢ - أن الأشعري لم يذكر في الرسالة شيئاً عن المعتزلة ولا عن آرائهم . ونحن من جانبنا نرى خطأ هذا الزعم من جانب

(١) راجع ما ذكره د . عبد الرحمن بدوى عن آلا ر وتشككه الرسالة في كتابه مذاهب الإسلاميين ط بيروت سنة ١٩٧١ ص ٥٢٢ .
(٢) وانظر رد الدكتورة فوقية حسن على هذه الدعوى في الإبانة ط دار الأنصار (المقدمة)

وعدم فهم صاحبه لأسلوب المؤلف من جانب آخر ، ذلك أن الأشعرى قد ذكر المعتزلة فى أكثر من موضع فى الرسالة . ذكرهم بأوصافهم وألقابهم وليس بأسمائهم ، فهم عنده (القدرية، المبتدعة وهم مجوسى هذه الأمة) إلخ الأوصاف المذكورة فى الرسالة والتي يقصد بها المعتزلة ، فكيف يقال إنه لم يذكرهم ؟ فهذه دعوى غير صحيحة من جانبه .

٣ - الأمر الثالث : دعواه أن الأشعرى لم يقرر موقفه من قضية خلق القرآن صراحة ، وإنما تحفظ فى ذلك . وهذه الدعوى لا مبرر لها ، ذلك أن الرسالة لم تكتب للرد على المعتزلة فى قولهم بخلق القرآن ، وإنما أجاب بها على سؤال ورد من أهل الثغر عن أصول أهل السنة وسلف الأمة . وقضية خلق القرآن ليست من الأصول ولم يكن البحث فيها يشغل سلف الأمة لا نفيًا ولا إثباتًا ، لأنها قضية مبتدعة بعد عصر الصحابة والتابعين ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر فإن الأشعرى قد نص صراحة فى الرسالة المذكورة على القول بقدّم الصفات الإلهية ومنها صفة الكلام ، وحكى إجماع السلف على ذلك ، فقال : وأجمعوا على إثبات كلام الله لم يزل به متكلمًا - وهذا فى حد ذاته كاف لبيان موقفه صراحة من صفة الكلام التى تفرع عنها الحديث عن خلق القرآن .

ومما يؤكد رأينا فى صحة نسبة الرسالة إلى الأشعرى . أننا نجد الرسالة المذكورة باسمها (رسالة أهل الثغر) فى قائمة

ابن عساكر ، كما ذكرها منسوبة إلى مؤلفها كثير من المؤرخين
للفكر الإسلامى الثقافات فابن تيمية قد ذكرها فى كتابه العظيم درء
تعارض العقل والنقل فى الجزء الرابع ، وهو مخطوط بدار الكتب
المصرية برقم ١٧٨ ، عقائد تيمور ، بدأت من اللوحة رقم ١٣٦
أ- ١٤١ ب) وقد حقق أخيراً ، واقتبس منها ابن تيمية ما يقرب
من نصفها ليوضح سلفية الأشعرى وأنه يختلف فى موقفه عن
موقف تلامذته من بعده ، وذكرها مرة أخرى فى الفتاوى (٥ /
٥٤٣) ط الرياض .

وإذا طبقنا على الرسالة منهج النقد الداخلى للنص ،
سيظهر لنا أن الرسالة من ناحية موضوعها ومادتها العلمية
وأسلوبها لا تختلف عما ذكره الأشعرى فى رسالته (الإبانة
واللمع) ، فالقضايا المطروحة فى هذه الرسائل الثلاث واحدة .
ويأتى الخلاف بينها فى طريقة العرض فقط ، فالمؤلف أخذ فى
رسالة أهل الثغر بالأسلوب التقريرى الإخبارى الذى يروى عن
السلف إجماعهم على القضايا التى ذكرها ، أما فى الإبانة واللمع
فإنه أخذ بمبدأ الرد على المخالفين وبيان صحة مذهبه ، مؤيداً رأيه
بما توفر له من الحجج العقلية ، فمثلاً :

بدأ رسالة أهل الثغر بذكر الأدلة على وجود الله وحدوث
الإنسان واستدل على ذلك بما يطرأ على الإنسان من أحوال يتقلب
خلالها من نقطة فعلاقة فمضغة فعظام فطفل فشباب فكهل فهرم .
ويذكر الآية الكريمة ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ۝۰۰﴾
إلخ . ونفس القضية نجدها فى الإبانة ، كما نجدتها أيضاً فى

اللمع، فيذكر الآية نفسها ثم يقدم بين يديها بعض الاستنباطات العقلية التي خلت منها رسالة أهل الثغر، وهذا بالطبع يرجع إلى أن أهل الثغر لم يكن يعنيه إلا ذكر الأصول التي أجمع عليها السلف، أما في الإبانة واللمع فكان المؤلف معنيًا بذكر البرهان العقلي، يسوقه بين يدي الآية ليبين خطأ الخصم من جانب ويوضح صحة مذهبه من جانب آخر، وعلى هذا النحو تجد بقية القضايا التي ذكر إجماع السلف عليها في رسالة أهل الثغر يذكرها هي . . هي في الرسالتين الأخيرتين مع ذكر بعض البراهين العقلية، وكان يأخذ فيها بطريقة إذا سأل سائل عن كذا أو كذا قلنا له كذا، وكذا . وإذا قيل لنا قلنا، أما في هذه الرسالة فكان يورد القضايا على سبيل التقرير لها والإخبار بها .

أهل الثغر :

جاء في معجم البلدان لياقوت الحموي^(١) أن باب الأبواب التي كان يسكنها أهل الثغر عبارة عن ممر وحصن في الطرف الشرقي من القوقاز في دريند الفارسية، ويعرف في العصر الحديث باسم الباب الحديدي أو باب الحديد، والأبواب هي مخارج الأودية في شرق القوقاز، وقال الأصطخري : وأما باب الأبواب فإنها مدينة ربما أصاب ماء البحر حائطها، وفي وسطها مرسى السفن، وهذا المرسى قد بنى على حافتي البحر وجعل مدخله ملتويًا، وعلى هذا الفم سلسلة ملتوية ممدودة فلا تدخل

(١) ١ / ٤٣٩ .

منها السفن ولا تخرج إلا بإذن ، وهى على بحر طبرستان وهى أحد الثغور الجلييلة لبلاد المسلمين لكثرة الأعداد الذين حفوا بها من شتى الأمم ، وكان الفرس يهتمون بهذا الثغر قديماً لأهميته ووقوعه على الحدود بين بلاد الروس وبلاد الإسلام الواقعة على بحر الخرز ، ومن هنا نفهم سبب اهتمام الأشعرى بأهل هذا الثغر وعنايته بإجابتهم إلى ما سألوا (١) .

اسم الرسالة :

اشتهرت الرسالة بين الباحثين قديماً وحديثاً باسم رسالة أهل الثغر (٢) وهم بذلك قد أطلقوا على الرسالة اسم الجهة التى بُعِثَتْ إليها وإلى أهلها . من باب إضافة الشيء إلى محله ، كما يقال المسألة المصرية ، والمسألة الفلسطينية وعرفت الرسالة بذلك وتناقلت بها الأخبار ، لكن بعد أن اطلعنا على الرسالة وجدنا المؤلف لم يضع لها هذا الاسم ، ولا اقترحه لها ، وإنما ذكر لنا أن أهل الثغر قد طلبوا منه أن يذكر لهم « الأصول التى عول عليها سلفنا رحمة الله عليهم » جاء ذلك فى « لوحة رقم ١ أ من المخطوط » .

وبادر المؤلف فذكر لهم هذه الأصول فقال : فبادرت أيديكم

(١) انظر مذاهب الإسلاميين ٥٢٢ - ٥٢٤ د . بدوى ، ط

بيروت .

(٢) راجع الثبت المذكور سابقاً وما ذكرناه عن ابن عساكر وابن

تيمية .

الله بإجابتيكم وذكرتم لكم جُملاً من الأصول مقرونة
بأطراف من الحجاج (جاء ذلك فى (لوحة ١ أ مخطوط) .

ثم جاء الباب الثانى فى الرسالة بعنوان :

« باب ما أجمع عليه السلف من الأصول التى نهوا بالأدلة
عليها وأخذوا فى وقت النبى ﷺ بها » (لوحة رقم ٦ أ من
المخطوط) .

ثم ختم المؤلف الرسالة بقوله : فهذه الأصول التى نص
الأسلاف عليها واتبعوا حكم الكتاب والسنة فيها » (لوحة ١١ من
المخطوط) .

من هذا يتبين لنا حرص المؤلف على أن يسمى رسالته إلى
أهل الثغر بأنها أصول أهل السنة والجماعة التى اتفقوا عليها
وأجمعوا على الأخذ بها . أما تسميتها برسالة أهل الثغر فمن باب
إضافة الشيء إلى محله كما سبق ، وهو من فعل تلامذته وليس
من إطلاقه هو . أما الرسالة من حيث موضوعها والاسم المختار
لها فقد آثرنا اختيار المؤلف نفسه بأنها « أصول أهل السنة
والجماعة » ثم أردفناها بالعبارة المسماة برسالة أهل الثغر حتى ننبه
القارئ إلى ذلك .

وصف المخطوط :

اعتمدنا فى نشر الرسالة على مصورة بمعهد المخطوطات
العربية بمصر برقم ١٠٥ توحيد مأخوذة عن الأصل المخطوط
بمكتبة روان كشك باستانبول بتركيا برقم ٥١٠ ، والمصورة عبارة

عن ١١ لوحة ، بكل لوحة صفحتان (أ ، ب) وفي كل صفحة (٣٠ - ٣٢ سطر تقريباً) مكتوبة بخط رقعة ردئ وغير منقوط في معظم الكلمات وبها كلمات غير واضحة في التصوير ، كنا نستعين في قراءتها بكتب الأشعرى الأخرى مثل الإبانة واللمع . وفي كثير من الكلمات كان يخطئ الناسخ في رسم بعض الكلمات وكتابتها مثل اعلّموا فيكتبها : اعملوا . تكرر ذلك كثيراً، كما هو مبين في موضعه ، وكانت تتراوح كلمات السطر الواحد ما بين (١١ - ١٣) كلمة في السطر الواحد .

والرسالة عبارة عن باين يقتسمان صفحات الرسالة تقريباً ، وتبدأ الرسالة بعد البسملة بقوله : قال السيد الإمام أبو الحسن على بن إسماعيل بن على بن بشر الأشعرى البصرى رحمه الله : الحمد لله الذى حبيب إلينا التمسك بالسنن الهادية . . . إلخ .

وبعد المقدمة يقول : أيها الفقهاء والشيوخ من أهل الثغر بباب الأبواب ، ثم يذكر لهم إجابتهم على السؤال فى الباب الأول بادئاً بذكر أحوال الناس وقت بعثة الرسول وتفرقهم إلى مجوسى ووثنى وفيلسوف ودهرى وبرهمى . . . إلخ . ثم يذكر مسائل العقيدة بادئاً كل قضية منها بقوله « اعلّموا رحمكم الله - ثم يذكر القضية .

أما الباب الثانى فقد خصه لذكر ما أجمع عليه السلف من القواعد الكلية فى أصول الدين ، فحكى إجماع السلف على إحدى وخمسين مسألة بدأها بمسألة حدوث العالم ، ثم مخالفة

الله للحوادث ثم قضية الصفات ٠٠٠ إلخ وختمها بمسألة وجوب
النصيحة للمسلمين وهي المسألة رقم ٥١ حسب ما رتبناها .
ويوجد في اللوحة الأخيرة (ب) بيتان من الشعر للقاضي
الإمام أبي سعيد الخليل بن أحمد . وهما :
يقولون آفات وشتى مصائب
أقول لهم قولاً لا عليه غبار

إذا سلمت للمرء في الدهر نفسه

وأحبابه فالحادثات خيار

وكتب الناسخ في نهاية الرسالة تاريخ الانتهاء منها فقال :
تمت وكان الفراغ منه يوم الخميس إحدى عشر من صفر المبارك
سنة أربع وثمانين وألف من الهجرة ، ثم كتب البيتين السابقين .
منهج التحقيق :

اعتمدنا في نشر هذه الرسالة على المصورة رقم ١٠٥ توحيد
بمعهد المخطوطات بمصر المأخوذة عن المخطوط الأصلي بمكتبة
روان كشك باستانبول برقم ٥١٠ % ١٠ بتركيا وسبق أن بينا ما في
هذه المخطوطة من صعوبات تمثلت في رداءة الخط وكثرة الأخطاء
اللغوية والإملائية وطمس بعض الكلمات تماماً .

ثم عثرنا على نسخة أخرى عند ابن تيمية في كتابه درء
تعارض العقل والنقل في الجزء الرابع من (١٣٦ أ - ١٤١ ب
مخطوطة) وهي عبارة عن الباب الأول من الرسالة وتبلغ نصف

الرسالة تقريباً ، وكان هذا الكشف كبير الفائدة بالنسبة لنا إذ سهل لنا قراءة الكلمات المطموسة في المصورة ، كما أكمل لنا بعض الكلمات التي وجدناها ساقطة في المصورة وهي المأخوذة عن الأصل ، وهذا قد لفت نظرنا إلى أن النسخة التي اعتمد عليها ابن تيمية ربما كانت مختلفة عن المخطوط الأصلي الموجود بمكتبة روان كشك بتركيا ، لأن هناك خلافاً كثيرة تمثلت أحياناً في بعض الكلمات التي سقطت من نسخة ابن تيمية وأكملتها نسختنا ، وأحياناً أخرى كانت تسقط بعض الكلمات من نسختنا وتكملها نسخة ابن تيمية . مثال ذلك ما جاء في ص ٢ من المصورة : سألتموه وهي في نسخة ابن تيمية التمسّموه ، كما سقطت من نسخة ابن تيمية الفقرة الآتية من نفس الصفحة : «ولم آلكم وسائر من تأمل ما ذكرته نصحاً لما يوجب على من حق نعم الله فيكم وأرجوه من نيل الثواب بإجابتكم مستغنياً في ذلك بالله عز وجل ، وتوكلاً عليه وهو خبير ونعم الوكيل » وهي موجودة في نسختنا إلى غير ذلك من أوجه الخلاف التي أشرنا إليها في حينها ، وهي كثيرة ، وقد نشرت هذه الرسالة في مجلة كلية الإلهيات بتركيا . جامعة انقره (يناير ١٩٢٨ ، كما نشرها في مجلة دار الفنون باستانبول قوام الدين في العدد ٧ ، ٨ ص (١٥٤ - ١٧٦ ، ٨٠ - ١٠٨) .

وقد وقع خلاف في قراءة بعض الكلمات في المطبوعة أشرنا إلى ذلك في حينه ، ويعتبر عملنا هذا أول نشر للرسالة مستقلة إذ لم يسبق لها أن نشرت مستقلة قبل ذلك ، وهذا في حد ذاته قد

ألقى علينا نوعاً من الإحساس بالمسئولية فى إخراج هذه الرسالة .
وقد رمزنا للمصورة التى جعلناها أصلاً للرسالة بكلمة الأصل .
ورمزنا لنسخة ابن تيمية برمز « ت » .

ورمزنا لنسخة المنشورة بالمجلة بتركيا برمز « س » .
ولم نعتبر نسخة قوام الدين المطبوعة نسخة مستقلة وإنما
أشرنا فقط إلى الخلاف فى قراءة بعض الكلمات كلما وجدنا ذلك
حاصلاً بيننا وبينه .

وقد قمنا بتخريج الآيات والأحاديث الواردة بالرسالة كما
قمنا بشرح بعض الأفكار التى تحتاج إلى توضيح للقارئ ، وقارنا
بين الأصل والنسخة التى اعتمد عليها ابن تيمية مقارنة دقيقة
ورجّحنا فى كل خلاف ما رأيناه وأشرنا إليه فى حينه ، كما
استعنا فى قراءة بعض الكلمات المطموسة والتى تفردت بها
المصورة بكتب الأشعرى الأخرى مثل الإبانة واللمع وأفدنا من
ذلك كثيراً وأشرنا إليه فى حينه .

* * *

الرسالة وأهميتها :

لأول مرة تنشر هذه الرسالة بصورة مستقلة ، وبذلك يصبح أمام القارئ ثلاث رسائل للأشعرى لها أهميتها فى تقويم شخصية هذا الإمام وتقويم فكره ، وهذه الرسائل هى : الإبانة، واللمع ^(١) ورسالتنا هذه التى آثرنا تسميتها بأصول أهل السنة والجماعة . وباكتمال هذه الرسائل الثلاثة بين يدى القارئ تتضح الصورة تمامًا وتنجلي الرؤية ، ذلك أن هذه الرسائل الثلاثة تجلّى الموقف السلفى لأبى الحسن الأشعرى ، فثلاثتها رد على المعتزلة من جانب ، وانتصار لمذهب السلف من جانب آخر ، والقضايا التى حكى الأشعرى إجماع السلف عليها فى رسالة أهل الثغر هى التى عرضها فى كل من الإبانة واللمع بمنهج مختلف وبأسلوب مغاير .

ففى أول رسالة أهل الثغر وبعد المقدمة يسوق لنا قضية حدوث العالم بقوله : وإنه عليه الصلاة والسلام دعا جماعتهم إلى ذلك ونبههم على حدثهم بها فيهم من اختلاف الصور والهيئات، وغير ذلك من اختلاف اللغات ، وكشف لهم عن طريق معرفة الفاعل لهم بما فيها وفى غيرهم بما يقتضى وجوده ويدل على إرادته وتدبيره ، ثم يستدل بالآية الكريمة : ﴿ ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين ﴾ ثم جعلناه نطفة فى قرار مكين ٠٠ ﴾

(١) الإبانة حققناها ونشرتها بعناية الأستاذة الدكتورة فوفية حسين ط دار الأنصار بمصر واللمع صححه وقدم له الدكتور حمودة غرابة سنة ١٩٧٥ .

الخ الآيات من سورة المؤمنون ، وفى أول الباب الثانى من الرسالة يحكى إجماع السلف على ذلك فيقول : وأجمعوا على . . . أن العالم بما فيه من أجناسه وأعراضه محدث لم يكن ثم كان ، وأن لجميعه محدثاً واحداً اخترع أعيانه . . . إلخ .

ونفس القضية هى التى ابتدأ بها كتاب اللمع : فقال : إن سأل سائل فقال ما الدليل على أن للخلق صانعاً صنعه ومديرًا دبره ؟ قيل له : الدليل على ذلك أن الإنسان الذى هو فى غاية الكمال والتمام كان نطفة ثم علقه ثم لحمًا ودمًا وعظمًا ، وقد علمنا أنه لم ينقل نفسه من حال إلى حال . . . إلى أن قال : لأنه لا يجوز انتقاله من حال إلى حال بغير ناقل ولا مدبر . . . إلخ^(١).

ونفس القضية بدأ بها كتاب الإبانة حيث استدل أيضاً بأحوال الإنسان وتغيرها من النطفة إلى العلقه والمضغة على أنه : يحتاج إلى مدبر له ، وكذلك بقية القضايا المطروحة فى هذه الرسائل الثلاثة مثل الاستطاعة والقدر والاستواء والمجىء ، إلخ تجد الأشعرى يسوقها فى رسالة لأهل الثغر فى أسلوب إخبارى تقريرى ملائم لحالهم ، أما فى الإبانة واللمع فيسوق نفس القضايا على طريقة أن سأل سائل فقال : قلنا له . . . وإن قيل ما الدليل على كذا ؟ قلنا دليلنا على ذلك كذا .

(١) اللمع ص ١٨ .

ومما يلفت نظرنا أن الدكتور عبد الرحمن بدوى فى كتابه
الممتاز مذاهب الإسلاميين قد أعطى كتاب اللمع ثقة مئز بهأ عن
الكتابيين الأخيرين . فاستشهد به على مذهب الأشعرى وشكك
فى الإبانة والرسالة بأسلوبه الخاص . وليس لرأيه ما يبرره فى
التمييز بين اللمع وأخويه ، فإذا نظرنا إلى القضية التى اختارها
للاستشهاد بها على وثاقة اللمع وصحته فى التعبير عن موقف
الأشعرى دون غيره ، وهى قضية إثبات وجود الله ودليله عليها ،
لوجدناها بعينها موجودة فى الكتابيين الأخيرين من الإبانة
والرسالة ، ومطروحة فى كل منهما بما يناسب الغرض الذى ألفه
من أجله ، وبالمقارنة بين هذه الكتب الثلاثة لا نجد فارقاً بينها إلا
من ناحية الأسلوب والمنهج فقط ، أما من حيث الموضوعات
المطروحة فى ثلاثتها فهى واحدة ولا خلاف بينها .

ولو ألقينا نظرة سريعة على فهرس اللمع وما يحتويه من
موضوعات ، لا نجد فارقاً بينه وبين رسالة أهل الثغر والإبانة ،
فهو يتحدث عن الرؤية ، والإرادة ، والاستطاعة ، والقدر ،
والتعديل ، والتجويز ، والإيمان ، والإمامة ، فى الرسائل
الثلاثة ، وما تفردت به واحدة منها عن الأخيرتين فإنما هو
لاختلاف الغرض والمقام فى كل منها فقط ، فمثلاً هو فى رسالة
أهل الثغر هاجم طريقة الأعراض والجواهر ، وصرح بأن الرسل
لم يدعوا الناس بها ، وأنها لو كانت سليمة صحيحة فى ذاتها
لكان الرسل أسبق الناس فى الأخذ بها والدعوة إليها ، ولما لم

بأخذوا بها ولم يدعوا الناس خلالها دل ذلك على أنها ليست
السبيل الأقوم ولا المنهج الأسلم ، لا نجد ذلك مثلاً في اللمع ولا
في الإبانة ، كما نجد في الأخيرتين مثلاً كلاماً عن الكسب لا
نجد في رسالة أهل الثغر . وهذا كله في رأينا إنما جاء بسبب
اختلاف الغرض والمقام في كل رسالة عن الأخرى .

ولا شك أن وحدة الموضوعات المطروحة والقضايا المثارة في
الرسائل الثلاثة يؤكد نسبتها كلها إلى صاحبها ولا تمتاز واحدة
منها فقط دون غيرها بذلك ، ولعل من أهم ما يبرر وجهة نظرنا
في ذلك أن أخص قضايا المذهب الأشعرى في مسألة الصفات
وعلاقتها بالذات نجدها في الكتب الثلاثة ، فيؤكد فيها كلها « أن
الصفة ليست عينه وليست غيره ، وأنه لا يجب إذا لم تكن هذه
الصفات غيره أن تكون نفسه لاستحالة كونه حياة أو علماً أو
قدرة » إلخ (لوحة ٧ أ من المصورة) وهذه القضية موجودة في
الكتب الثلاثة مقرونة بنفس الدليل ، فيقول في اللمع « . . . فإن
معنى الغيرية جواز مفارقة أحد الشئيين للآخر على وجه من
الوجوه ، فلما دلت الدلالة على قدم الباري وعلمه استحال أن
يكونا غيرين . . . إلخ ثم يستمر في شرح معنى أن الصفة ليست
عيناً وليست غيراً ، وما نجد في اللمع نجده أيضاً في الإبانة حول
هذه القضايا وغيرها ، فروح المؤلف في النصوص الثلاثة واحدة
وإن اختلفت طريقة العرض وأسلوب الدراسة كما سبق .

(١) ص ٢٨ من اللمع .

وفى النهاية أدعو الله صادقاً أن يجعل عملى خالصاً لوجهه
الكريم وأن يتجاوز عما قد يبدو فيه من هنات وأن يتقبله قبولاً
حسناً وينفع به المسلمين . . . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب
العالمين .

المحقق

٨ من شهر رجب سنة ١٤٠٧ هـ

الموافق ٨ مارس سنة ١٩٨٧ م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال السيد الإمام أبو الحسن علي بن إسماعيل بن علي بن
بشر الأشعري البصري رحمه الله .

الحمد لله الذي حبيب إلينا التمسك بالسنن الهادية ، وجنبنا
سبل البدع المردية ، وكشف قلوبنا بثلج اليقين ، وأعزنا بسلطان
الدين ، وجعلنا لرسول الله ﷺ متبعين ، وبإمامته معتصمين ،
ووهب لنا من أنس الجماعة ، ما زالت به وحشة الشذوذ والبدع ،
حمدًا نحوز فيه شرف طاعته ، ونستمرئ به بحميد مواهبه ،
وصلى الله على محمد سيد الداعي إليه ، والسفير بيننا وبينه ،
الذي أيده الله عز وجل بآياته ، وقطع دواعي الشبه فيه بمعجزاته ،
حتى أنهج السبيل إليه ، ونبه على ما فى أفعاله من وجوه الأدلة
عليه ، بأوضح بيان وأظهر برهان ، حتى غامر الباطل حامياً
خبيراً ، وأضاء الحق غالباً منصوراً ، فبلغ الرسالة ، وأدى
الأمانة ، ونصح الأمة ، وعلا بالحجة ، صلى (عليه) (١) الله
وسلم تسليماً .

سبب تأليف الرسالة :

أما بعد : أيها الفقهاء والشيوخ من أهل الثغر بباب الأبواب

(١) عليه ليست بالأصل .

حرسكم الله بسلطانه وأيدكم بنصره ، فقد وقفت على ما ذكرتموه
فى كتابكم الوارد على بمدينة السلام ، من خير نعم الله عليكم
واستقامة أحوالكم ، فأسرني وكثر الله عز وجل عليه شكرى ،
ورغبت إليه تعالى مجتهداً فى تمام ما أولاكم ، وإسباغ نعمه علينا
وعليكم ، وهو تعالى ولى الإجابة وحقيق بحميد الموهبة .

ووقفت أيدكم الله على ما ذكرتموه من إحمادكم جوابى
على المسائل التى كنتم أنفذتموها إلى فى العام الماضى ، وهو سنة
سبع وتسعين ومائتين^(١) ووقوع ما ذكرته لكم فيها الموقع الذى
حمدتموه وعرفتم وجه الصواب فيه ، وإعراضكم عن من ألقى
تلك المسائل واحتال فى متابعتكم إياهم ، وحمدت الله عز وجل
على حراستنا وإياكم من شبه الملحد فى دينه ، والصادين عن
اتباع رسله ، وسألته أن يجعلنا وإياكم من المتمسكين بحبله ،
والمقيمين على الوفاء بعهدده ، إنه ولى ذلك والقادر عليه .

ووقفت على ما التمستموه^(٢) من ذكر الأصول التى عول
سلفنا رحمة الله عليهم عليها ، وعدلوا إلى الكتاب والسنة من

(١) فى الأصل : سبع وستين ومائتين وهو خطأ واضح لأن عمر
الأشعرى فى هذا التاريخ كان سبع سنوات فقط . ولا يعقل أن يخط
الرسالة فى هذه السن المبكرة ، وقد قرأها بعض الباحثين سبع وتسعين
وثلاثمائة (٣٩٧ هـ) ، وهو خطأ أيضاً لأن هذا التاريخ بعد وفاة
الأشعرى بسبعين عاماً ، انظر الإبانة للأشعرى تحقيق الأستاذة الدكتورة
فوقية حسين فى كلامها عن الرسالة وما نقلته عن د . عبد الرحمن بدوى ،
ونرجح أن يكون هذا خطأ مطبعياً .

(٢) كذا فى الأصل وفى نسخة ت وفى نسخة س : ما سألتهموه .

من أجلها ، واتباع خلفنا الصالح لهم فى ذلك ، وعدولهم عما صار إليه أهل البدع من المذاهب التى أحدثوها وصاروا إلى مخالفة الكتاب والسنة (بها) ^(١) وما ذكرتموه من شدة الحاجة إلى ذلك ، فبادرت أيديكم الله بإجابتكم إلى ما سألتموه ^(٢) لما أوجبه من حقوقكم والكرامة لكم ، وذكرت لكم جملاً من الأصول مقرونة بأطراف من الحجاج ، تدلكم ^(٣) على صوابكم فى ذلك ، وخطأ أهل البدع فيما صاروا إليه من مخالفتهم وخروجهم عن الحق الذى كانوا عليه قبل هذه البدع معهم ، ومفارقتهم بذلك الأدلة الشرعية وما أتى به ^(٤) الرسول عليه الصلاة والسلام منها، ونبه عليها ، وموافقتهم بذلك لطرق الفلاسفة الصادين عنها ^(٥) ، والجاحدين لما أتت ^(٦) به الرسل عليهم الصلاة والسلام منها ، ^(٧) ولم آلكم- وسائر من تأمل ما ذكرته - نصحاً لما يوجب على من حق نعم الله فيكم وأرجوه من نيل الثواب بإجابتكم مستغنياً فى ذلك بالله عز وجل ، ومتوكلاً عليه وهو حسبي ونعم الوكيل ^(٨)

(١) بها : سقطت من الأصل - وهى فى : س .

(٢) كذا فى الأصل وفى ت التمسوه .

(٣) فى الأصل : فذلكم .

(٤) ليست بالأصل وهى فى : ت .

(٥) فى الأصل : والصاوين .

(٦) فى الأصل : بما .

(٧) (٨ - ١ ص ٢١) ليست فى : ت .

(٨) نهاية السقط .

أحوال العرب قبل البعثة :

اعلموا^(١) أرشدكم الله أن الذى مضى عليه سلفنا ومن اتبعهم من صالح خلفنا أن الله بعث محمداً ﷺ إلى سائر العالمين وهم أحزاب متشتتون ، وفرق متباينون ؛ منهم كتابى يدعو إلى الله بما تفرد به فى كتابه^(٢) وفلسفى قد تشعبت به الأباطيل فى أمور^(٣) يدعيها بقضايا العقول وبرهمى^(٤) ينكر أن يكون^(٥) لله رسول ، ودهرى يدعى الإهمال^(٦) ويخبط فى عشو الضلال ، وثنوى^(٧) قد اشتملت عليه الخيرة ،

(١) فى الأصل اعملوا .

(٢) سقطت من : ت . وقرأها المحقق : تقول والصواب ما أثبتنا

- والمراد بهم أهل الكتاب من اليهود والنصارى .

(٣) نقرأ الكلمة فى الأصل : كأنها : كنوز . والتصويب من :

ت ، ويشير المؤلف فى ذلك إلى مذاهب الفلاسفة ونحلهم فى الإلهيات وتضارب أقوالهم فيها .

(٤) فى الأصل : وبرهى ، وهى نسبة إلى البراهمة ، ديانة هندية

قديمة .

(٥) فى الأصل منكراً ألا يكون . وهو خطأ واضح لأنها تتضمن

إثبات الرسل . والصواب عكسه حسب موقف البراهمة المنكرين للرسل .

(٦) فى الأصل : الأسماله ، وهى نسبة إلى الدهر ، وكانوا

يقولون إن هى إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدهر ، فأبطل

القرآن زعمهم بقوله : ﴿ما لهم بذلك من علم . إن هم إلا يظنون﴾ .

(٧) الثنوية هم القائلون بالهين اثنين ، إله للخير وإله للشر وهم

أصحاب الديانة المانوية والزرادشتية ، ظهرت فى الفرس القديمة ، انظر

عنهم الملل والنحل ص ٤٧ وقد ذكر الشهرستانى أن المجوس كانوا يشبتون

أصليين للعالم فجعلهم من الاثنينية .

ومجوسى^(١) يدعى ما ليس له به خبرة ، وصاحب صنم يعتكف عليه ويزعم أنه له رباً يتقرب بعبادة ذلك الصنم إليه ، لينبئهم^(٢) جميعاً على حدثهم ويدعوهم إلى صحة توحيد المحدث لهم ، ويبين لهم طرق معرفته بما فيها من آثار صنعته ، ويأمرهم برفض كل ما كانوا عليه من سائر الأباطيل ، بعد تنبيهه عليه الصلاة^(٣) والسلام لهم على فسادهم ، ودلالته على صدقه فيما يخبرهم به عن ربهم تعالى بالآيات الباهرة والمعجزات القاهرة ، ويوضح لهم سائر ما تعبدهم الله عز وجل به من شريعته وأنه عليه الصلاة والسلام دعا جماعتهم إلى ذلك .

دليل حدوث العالم :

ونبئهم على حدثهم بما فيهم من اختلاف الصور والهيآت ، وغير ذلك من اختلاف اللغات ، وكشف لهم عن طريق معرفة الفاعل لهم بما فيهم وفى غيرهم بما يقتضى وجوده ، ويدل على إرادته وتدبيره . حيث قال عز وجل : ﴿ وفى أنفسكم أفلا تبصرون ﴾ (الذاريات : ٢١) فنبئهم عز وجل بتقلبهم فى سائر الهيآت التى كانوا عليها على ذلك ، وشرح بقوله عز وجل :

(١) قال الشهرستانى عن المجوس : هم فرق شتى ؛ منهم من كان يعبد الكواكب ، ومنهم عبدة الأصنام ، وكان الخليل إبراهيم مكلّفاً بكسر مذاهبهم ، فأقام عليهم الحجة قولاً وعملاً ، ومنهم جعل الملائكة بنات ونسبوا لله ، انظر عنهم الملل والنحل ص ٤٦ ، ٤٧ .

(٢) فى الأصل ليقتنعهم .

(٣) ليست فى : ت .

«ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين * ثم جعلناه نطفة في قرار مكين* ثم خلقنا النطفةعلقة * فخلقنا العلقه مضغة فخلقنا المضغة عظاماً فسكونا العظام لحماً ثم أنشأناه خلقاً آخر فتبارك الله أحسن الخالقين ﴿ (المؤمنون : ١٢ - ١٤) ، وهذا من أوضح ما يقتضى الدلالة على حدث الإنسان ووجود المحدث (١) له ، من قبل أن العلم قد أحاط بأن كل متغير لا يكون قديماً ، وذلك أن تغيره يقتضى مفارقة حال كان عليها قبل تغيره ، وكونه قديماً ينفى تلك الحال ، فإذا حصل متغيراً بما ذكرناه من الهيآت التي يكن لم قبل (٢) تغيره عليها دل ذلك على حدوثها وحدوث الهيئة التي كان عليها (٣) قبل حدوثها إذ لو كانت قديمة لما جاز عدمها ، وذلك أن القديم لا يجوز عدمه .

وإذا كان هذا على ما قلنا وجب أن يكون ما عليه الأجسام من التغير منتهاً إلى هيآت محدثة لم تكن (٤) الأجسام قبلها موجودة ؛ بل كانت معها (٥) محدثة ، ويدل ترتيب ذلك على

(١) فى الأصل : وهذا من أوضح ما يقتضى وجوده ويدل على الدلالة على حدث الإنسان . الخ . ويوجد عليها شطب بالأصل ، وفى س : وهذا من أوضح ما يقتضى وجوده ويدل على إرادته وتديره حيث قال عز وجل الدلالة . وهو خطأ لأن هذه الجملة قد سبقت قبل ذلك بسطور وفيها تكرار مخل بالمعنى .

(٢) يكن : ليست بالأصل . وفى ت : يكن .

(٣) فى الأصل : تغيره وكونه قديماً ينفى تلك الهيئة .

(٤) فى الأصل : يكن . (٥) فى الأصل قبلها .

محدث قادر حكيم ، من قبل أن ذلك لا يجوز أن يقع باتفاق^(١) ،
 فيتم من غير مُرتَّب له ولا قاصد إلى ما وجد منه فيها دون ما كان
 يجوز وقوعها عليه من الهيآت المخالفة لها ، وجواز تقدمها في
 الزمان وتأخرها ، وحاجتها تلك لذلك^(٢) إلى محدثها ومرتبها ،
 لأن سلالة الطين والماء المهيّن يحتمل من الهيآت ضرورياً كثيرة لا
 يقتضى واحد منها سلالة الطين ولا الماء المهيّن بنفسه ، ولا يجوز
 أن يقع شيء^(٣) من ذلك فيها بالاتفاق لاحتمالها لغيره ، فإذا
 وجدنا ما صار إليه الإنسان في هيئته المخصوصة به دون غيره من
 الأجسام وما فيه من الآلات المعدة لمصالحه كسمعه وبصره وشمه
 وحسه وآلات ذوقه ، وما أعد له من آلات الغذاء التي لا قوام له
 إلا بها على ترتيب ما قد أحوج^(٤) إليه من ذلك ، حتى يوجد
 في حال حاجته إلى الرضاع بلا أسنان تمنعه من غذائه ، وتحول
 بينه وبين مرضعته فإذا نقل من ذلك وأحوج إلى غذاء^(٥) لا ينتفع
 به ولا يصل منه إلى غرضه إلا بطحنها له ، جعل له منها بقدر ما
 به الحاجة في ذلك إليه ، والمعدة المُعدَّة^(٦) لطبخ ما يصل إليها من
 ذلك وتلطيفه ، حتى يصل إلى الشعر والظفر وغير ذلك من سائر

(١) في الأصل : إلا باتفاق .

(٢) في الأصل : تلك بذلك ، وفي ت وحاجتها بذلك .

(٣) في الأصل : شيئاً وهو خطأ .

(٤) في الأصل : صرح .

(٥) في الأصل : وهو حى إلى هذا لا ينفع ، وفي ت وخرج إلى

غذاء .

(٦) في الأصل : المعدة لطبخ

الأعضاء فى مجار لطاف قد هيئت لذلك بمقدار ^(١) ما يقيمها ،
والكبد المعد لتسخينها بما يصل من حرارة القلب ، والرئة المهيأة
لإخراج بخار الحرارة ^(٢) التى فى القلب وإدخال ما يعتدل به ^(٣)
من الهواء البارد باجتذاب المناخر ، وما فيها من الآلات المعدة
لخروج ما يفضل من الغذاء عن مقدار الحاجة فى مجار ^(٤) ينفذ
ذلك منها ، وغير ذلك مما يطول شرحه مما لا يصح وقوعه
بالاتفاق ولا يستغنى ^(٥) فيما هو عليه من مقدار له يرتبه ^(٦) إذ كان
ذلك ^(٧) لا يصح أن يترتب وينقسم فى سلالة الطين والماء المهيين
بغير صانع لها ^(٨) ولا مدبر عند كل عاقل يتأمل ، كما لا يصح
أن ترتب ^(٩) الدار على ما يحتاج ^(١٠) إليه فيها من البناء بغير مدبر
يقسم ذلك فيها ويقصد إلى ترتيبها .

- (١) فى الأصل : المقدار .
- (٢) فى الأصل : فى نجار الحرارة .
- (٣) فى الأصل : لا يستدل به .
- (٤) فى الأصل : فى مجارى .
- (٥) فى الأصل : ولا يتعين .
- (٦) فى : ت مفهوم له يربه ، بغير مقوم يربه ، والصواب ما أثبتناه
من الأصل لأن الأمر هنا أمر تقدير : كما قال تعالى : ﴿ إنا كل شىء
خلقناه بقدر ﴾ .
- (٧) فى ت : إذ كل .
- (٨) لها : ليست بالأصل .
- (٩) فى الأصل : يترتب .
- (١٠) فى الأصل يحتاج (بالبناء للمجهول) ، وفى ت تحتاج .

ثم زادهم الله تعالى ^(١) بيانًا بقوله عز وجل ^(٢) : ﴿ إِنْ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ (آل عمران : ١٩٠) فدلهم تعالى بحركة الأفلاك على المقدار الذى بالخلق الحاجة إليه فى مصالحهم التى لا تخفى مواقع ^(٣) انتفاعهم بها فى الليل الذى جعل لسكونهم ، ولتبريد ما زاد عليهم من حر الشمس فى زروعهم وثمارهم ، والنهار الذى جُعِلَ لانتشارهم وتصرفهم فى معاشهم على القدر الذى يحتملونه فى ذلك .

ولو كان تصرفهم كله ليلاً لأضر بهم ما فيه من الظلمة التى تقطعهم عن التصرف فى مصالحهم، وتحول بينهم وبين إدراك منافعهم، وكذلك لو كان دهرهم كله نهاراً لأضر بهم ذلك ودعاهم ما فيه من الضياء إلى التصرف فى طلب المعاش مع حرصهم على ذلك إلى ما لا يطيقونه ، فأداهم ^(٤) قلة الراحة إلى عطبهم، فجعل لهم من النهار قسطاً لتصرفهم لا يجوز بهم قدر الطاقة فيه، وجعل لهم من الليل قسطاً لسكونهم لا يقصر عن قدر ^(٥) حاجتهم ، لتعتدل فى ذلك أحوالهم وتكمل مصالحهم ،

(١) فى الأصل : زادهم تعالى .

(٢) عز وجل : سقطت من الأصل .

(٣) فى الأصل : واقع .

(٤) فى الأصل : فإذا هم .

(٥) فى : ت : ورك حاصتهم .

وجعل لهم ^(١) من الحر والبرد فيهما بمقدار ^(٢) ما لهم ولثمارهم ولمواشيهم من الصلاح رفقاً لهم ^(٣) ، وجعل لون ما يحيط ^(٤) بهم من السماء ملائماً ^(٥) لأبصارهم ، ولو كان لونها على خلاف ذلك من الألوان لأفسدها ^(٦) ، ودلهم على حدثها بما ذكرناه من حركاتها واختلاف هيئاتها ^(٧) كما ذكرنا آنفاً .

ودلهم على حاجتها وحاجة الأرض وما فيهما من الحكم مع عظمهما وثقل إجرامهما إلى إمساكه عز وجل لهما بقوله تعالى : ﴿ إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده إنه كان حليماً غفوراً ﴾ (فاطر : ٤١) فعرفنا سبحانه وتعالى ^(٨) أن وقوعهما لا يكون من غيره ، وإن وقوفهما لا يجوز أن يكون ^(٩) بغير موقف .

فساد قول الفلاسفة :

ثم نهينا على فساد قول الفلاسفة بالطباع وما يدعونه من

(١) وجعل لهم : ساقطة في الأصل .

(٢) في الأصل : مقدار .

(٣) في س : وفقاً لهم .

(٤) في س : كون يحيط بهم .

(٥) السماء : سقطت من س ، وفي الأصل : السماء ملائماً .

(٦) في الأصل : أفسدها .

(٧) في الأصل : هيئاتها .

(٨) في الأصل : تعرفنا تعالى .

(٩) يكون : سقطت من الأصل .

فعل الأرض والماء والنار والهواء فى الأشجار وما يخرج منها من
سائر الثمار بقوله عز وجل : ﴿ وفى الأرض قطع متجاورات
وجنات من أعناب وزرع ونخيل صنوان وغير صنوان يسقى بماء
واحد ونفضل بعضها على بعض فى الأكل ﴾ (الرعد : ٤) .
ثم قال عز وجل : ﴿ إن فى ذلك لآيات لقوم يعقلون ﴾ .

دليل التوحيد :

ثم نبه تعالى خلقه على أنه واحد باتساق أفعاله وترتيبها ،
وأنه تعالى لا شريك له فيها بقوله : ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله
لفسدتا ﴾ (الأنبياء : ٢٢) ووجه الفساد بذلك لو كانا إلهين ما
اتسق أمرهما (١) على نظام ولا يتم على إحكام وكان (٢) لا بد أن
يلحقهما العجز أو يلحق أحدهما عند التمانع فى الأفعال والقدرة
على ذلك (٣) وذلك أن كل واحد منهما لا يخلو أن يكون قادراً
على ما يقدر عليه الآخر (٣) على طريق البدل من فعل الآخر (٤) أو
لا يكون كل واحد منهما قادراً على ذلك ؛ فإن كان كل واحد
منهما قادراً على فعل ما يقدر عليه الآخر بدلا منه ، لم يصح أن
يفعل كل واحد منهما ما يقدر عليه الآخر إلا بترك الآخر له ،
وإذا كان كل واحد منهما لا يفعل إلا بترك الآخر له ، جاز أن يمنع

(١) قرأها مكارثى : امرهم وهو خطأ .

(٢) فى الأصل ولو كان وهو خطأ .

(٣ - ٣) سقطت فى : س .

(٤) فى الأصل : من بدل .

كل واحد منهما صاحبه من ذلك ، ومن يجوز أن يمنع ولا يفعل إلا بترك غيره له فهو مذموم عاجز ، وإن كان كل واحد منهما لا يقدر على فعل مقدور ^(١) الآخر بدلا منه وجب عجزهما وحدوث قدرتهما ^(٢) ، والعاجز لا يكون إلهاً ولا رباً .

دليل البعث :

ثم نبه المنكرين ^(٣) للإعادة مع إقرارهم بالابتداء على جواز إعادته تعالى لهم حيث قال لهم : « لما استكبروها ^(٤) وقالوا : ﴿من يحيى العظام وهي رميم قل يحييها الذي أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عليم ﴾ ، ثم أوضح لهم ذلك بقوله عز وجل ^(٥) : ﴿الذي جعل لكم من الشجر الأخضر نارا فإذا أنتم منه توقدون ﴾ (سورة يس : ٧٩) فدلهم بما يشاهدونه - من جعله النار من العفار والمرخ ^(٦) وهما شجرتان حضراوتان إذ حكت إحداهما

(١) فى الأصل : على مثل مقدور ، ويبدو أن كلمة مثل تكرر الكلمة فعل السابقة ومصحفة .

(٢) فى الأصل : قدرتهما .

(٣) فى الأصل : التكوين .

(٤) كذا فى الأصل . وهو صحيح . وفى ت : لما استنكروها .

(٥) سقطت فى : ت .

(٦) فى الأصل : المعشر والمرخ ، وفى س : العفار والمرخ ، والصواب ما أثبتاه العفار والمرخ هما : زادة العرب ، ومنه قولهم فى كل شجر نار ، واستمد المرخ والعفار ، فالعفار هو الزند لا على المرخ الزند الأسفل ، انظر تفسير الطبرى وابن كثير لهذه الآية .

الأخرى بتحريك الريح لهما اشتعلت النار فيهما - على جواز إعادة الحياة فى العظام النخرة والجلود المتمزقة .

ثم نبه عباد الأصنام بتعريفه ^(١) لهم على فساد ما صاروا إلى عبادتهم مع نحتها بقوله عز وجل : ﴿ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾ . ثم قال : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ (الصافات : ٩٥ - ٩٦) فبين لهم فساد عبادتها ووجوب عبادته دونها بأنها إذا كانت لا تصير أصناماً إلا بنحتكم لها فأنتم أيضاً أولى أن لا تكونوا ^(٢) على ما أنتم عليه من الصور والهيآت إلا بفعل ^(٣) وإنى مع خلقي لكم وما تنحتونه خالق ^(٤) لنحتكم ، إذ ^(٥) أنا المقدر لكم عليه والممكن لكم ^(٦) منه .

المنكرون للنبوة :

ثم رد على المنكرين لرسوله بقوله عز وجل : ﴿ وما قدرُوا الله حق قدره إذ قالوا ما أنزل الله على بشر من شيء قل من أنزل الكتاب الذى جاء به موسى نوراً وهدى للناس ﴾ (الأنعام : ٩)

(١) فى الأصل وبتعريفه لهم .

(٢) فى الأصل : فأنتم أيضاً أولى أن تكونوا . . إلخ لسقوط لا النافية ، وفى ت : فأنتم أيضاً لن تكونوا ، واخترنا الأصل لأنه أبلغ فى الدلالة على المطلوب .

(٣) فى الأصل : إلا فعل .

(٤) فى الأصل : خلق وهو خطأ .

(٥) فى الأصل : إذا .

(٦) فى الأصل : لهم .

وقال : ﴿ رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ﴾ (النساء : ١٦٥) .

ثم احتج النبي ﷺ على أهل الكتب بما فى كتبهم من ذكر صفته والدلالة على اسمه ونعته ، وتحدى النصارى لما كتموا^(١) ما فى كتبهم من ذلك وجحدوه بالمباهلة عند أمر الله عز وجل له بذلك بقوله عز وجل : ﴿ فمن حاجك فيه من بعد ما جاءك من العلم فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين ﴾ (آل عمران ٦١) . وقال لليهود لما بهتوه ﴿ فتمنوا الموت إن كنتم صادقين ﴾ (البقرة : ٩٤) فلم يجسر أحد منهم^(٢) على ذلك مع اجتماعهم على تكذيبه ، وتناهيهم فى عداوته واجتهادهم فى التنفير عنه^(٣) لما أخبرهم بحلول الموت بهم إن أجابوه إلى ذلك ، فلولا معرفتهم بماله فى كتبهم وصدقه فيما يخبرهم ، لأقدموا على إجابته ، ولسارعوا إلى فعل ما يعلمون أن فيه توهين^(٤) أمره .

القرآن آية صدق النبي ﷺ .

ثم إن الله عز وجل بعد إقامة الحجة عليهم أزعج^(٥)

(١) فى الأصل : كتبوا وهو خطأ

(٢) فى الأصل : فلم يخبر أحد منهم .

(٣) فى الأصل : فى التحسير عنه .

(٤) فى الأصل : توهين .

(٥) فى الأصل : انغل .

خواطر جماعتهم للنظر فيما دعاهم إليه ونبههم عليه بالآيات
الباهرة والمعجزات القاهرة ، وأيده بالقرآن الذى تحدى به فصحاء
قومه الذين بُعِثَ إليهم لما قالوا إنه مفترى ^(١) أن يأتوا بعشر سور
مثله مفتريات أو بسورة من مثله ^(٢) وقد خاطبهم فيه بلغتهم
فعجزوا عن ذلك مع إخباره لهم أنهم لا يأتون بمثله ولو تظاهر
على ذلك الإنس والجن

وقطع عليه الصلاة ^(٣) والسلام عذرهم به وعذر غيرهم ،
كما قطع موسى عليه السلام عذر السحرة وغيرهم فى زمانه
بالعصا التى فضحت سحرهم ، وبأن بما كان منها لهم ولغيرهم
أن ذلك من فعل الله تعالى ، وإن هذا ليس يبلغه قدرهم ، ولا
يطمع فيه خواطرهم ، وكما قطع عيسى عليه السلام عذر من كان
فى زمانه من الأطباء الذين قد برعوا فى معرفة العقاقير وقوى ما
فى ^(٤) الحشائش ، وقدر ما ينتهى إليه علاجهم وتبلغه حيلهم ^(٥)
بإحياء الموتى بغير علاج ، وإبراء الأكمه والأبرص وغير ذلك مما

(١) فى الأصل : توجد كلمة كأنها حتى ترى .

(٢) فى الأصل : بسورة مثله . ولقد وقع التحدى بذلك مرتين ،
مرة فى مكة حيث تحداهم أن يأتوا بآية أو بسورة من مثله ، ومرة فى المدينة
حيث تحداهم أن يأتوا بعشر سور مثله مفتريات .

(٣) سقطت من : ت .

(٤) فى الأصل : وجواحا .

(٥) وتبلغه حيلهم : ليست بالأصل . وأضيفناها من ت .

قهرهم^(١) به وأظهر لهم منه ما يعلمون بيسير الفكر أنه خارج عن قدرهم وما يصلون إليه بحيلهم .

وكذلك قد أزاح نبينا ﷺ بالقرآن وما فيه من العجائب عِلَلَ الفصحاء من أهله ، وقطع به عذرهم لمعرفته^(٢) أنه خارج عما انتهت إليه فصاحتهم في لغاتهم ونظموه في شعرهم وبسطوه في خطبهم ، وأوضح لجميع من بعث إليه من الفرق التي ذكرناها فساد ما كانوا عليه بحجج الله وبياناته^(٣) ودل على صحة ما دعاهم^(٤) إليه ببراهين الله وآياته ، حتى لم يبق لأحد منهم شبهة فيه ، ولا احتيج^(٥) مع ما كان منه عليه الصلاة والسلام في ذلك إلى زيادة من غيره ، ولو لم يكن ذلك كذلك لم يكن له عليه الصلاة^(٦) والسلام حجة على جماعتهم ، ولا طاعته لازمة لهم مع خصامهم وشدة عنادهم^(٧) ولكانوا^(٨) قد احتجوا عليه بذلك، ودفعوه عما يوجب طاعتهم له ، وقرعوه بتقصيره عن إقامة الحجة عليهم فيما يدعوهم إليه مع طول تحديه لهم ، وكثرة

(١) في : ت : بهرهم .

(٢) في ت : لرؤيته .

(٣) في الأصل : يقرأ كأنها وبيانه .

(٤) في الأصل : ما دعهم .

(٥) قرأها في ت ولا احتج وهو خطأ .

(٦) سقطت في : ت .

(٧) في الأصل : غيارتهم .

(٨) ولكانوا . ليست بالأصل . ومكانها كلمة غير واضحة .

تبييتهم وطول مقامه فيهم ، ولكنهم لم يجدوا إلى ذلك سبيلا
مع حرصهم عليه .

وإذا كان هذا على ما ذكرناه علم صحة ما ذهبنا ^(١) إليه في
دعوته عليه الصلاة ^(٢) والسلام إلى التوحيد وإقامة الحجة على
ذلك وإيضاحه الطرق إليها ^(٣) .

دلائل نبوة محمد :

وقد أكد الله تعالى دلالة نبوته بما كان من ^(٤) خاص آياته
عليه الصلاة والسلام ^(٥) التي تنقض بها عاداتهم ، كإطعامه
الجماعة الكثيرة في المجاعة الشديدة من الطعام اليسير ، وسقيهم
الماء في العطش الشديد من الماء اليسير ، وهو ينبع من بين أصابعه
حتى رويوا ورويت مواشيهم ، وكلام الذئب ، وإخبار الذراع
المشوية أنها مسمومة ، وانشقاق القمر ، ومجيء الشجرة إليه عند
دعائها إليه ، ورجوعها إلى مكانها بأمره لها ، وإخباره لهم عليه
الصلاة والسلام بما تجنيه ^(٦) صدورهم وما يغيبون ^(٧) به عنه من
إخبارهم .

(١) في الأصل : مذهبا إليه .

(٢) ليست في : ت .

(٣) هكذا بالأصل . وقرأها محقق : ت إليه وهو خطأ .

(٤) سقطت من الأصل .

(٥) ليست في : ت .

(٦) في الأصل : كأنها : تخيفه ولعلها محرفة عن تخفيه وما أثبتناه

من : ت .

(٧) في الأصل : يعينون .

ثم دعاهم عليه الصلاة^(١) والسلام إلى معرفة الله عز وجل وإلى طاعته فيما كلف بتبليغه^(٢) إليهم بقوله تعالى : ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ (التغابن : ١٢) وعرفهم أمر الله تعالى بإبلاغه ذلك وما ضمنه لهم من عصمته منهم بقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ﴾ (المائدة : ٦٧) فعصمه الله منهم مع كثرتهم وشدة بأسهم ، وما كانوا عليه من شدة^(٣) عنادهم وعداوتهم له ، حتى بلغ رسالة ربه تعالى إليهم مع كثرتهم^(٤) ووحدته^(٥) وتبرى أهله منه ومعاداة عشرته ، وقصد جميع المخالفين له حين سَفَّ آراءهم فيما كانوا عليه من تعظيم أصنامهم وعبادة النيران ، وتعظيم الكواكب وإنكار الربوبية، وغير ذلك مما كانوا عليه^(٦) حتى بلغ الرسالة وأدى الأمانة وأوضح الحجة في فساد جميع ما نهاهم عنه مما كانوا عليه^(٦) ودلهم على صحة جميع ما دعاهم إلى اعتقاده وفعله بحجج الله وبياناته ، وأنه عليه الصلاة والسلام لم يؤخر عنهم بيان شيء مما دعاهم إليه عن وقت^(٧) « تكليفهم فعله، لما يوجبه تأخير ذلك عنهم من سقوط^(٧)

(١) ليست في : ت .

(٢) في : ت تبليغه .

(٣) شدة . ليست بالأصل . والزيادة ن : ت .

(٤) كثرتهم ليست في . ت .

(٥) في الأصل : وحدته ، وأضفنا الواو ليستقيم المعنى .

(٦ - ٦) ليست في س .

(٧-٧) ما بين القوسين سقط من الأصل وأضفناه من نسخة : ت .

تكليفه لهم » ، وإنما جوز فريق من أهل العلم تأخير البيان فيما أجمله (١) الله من الأحكام قبل لزوم (٢) فعله لهم . فأما تأخير ذلك عن وقت فعله فغير جائز عند كافتهم . ومعلوم عند سائر العقلاء أنه دعا النبي ﷺ إليه من واجبه من أمته من اعتقاد حديثهم ومعرفة المحدث لهم وتوحيده ، ومعرفة أسمائه الحسنى وما هو عليه من صفات نفسه وصفات فعله ، وتصديقه فيما بلغهم من رسالته مما لا يصح (٣) أن يؤخر (٤) عنهم البيان فيه (٥) ، لأنه عليه الصلاة والسلام لم يجعل لهم فيما كلفهم من ذلك من مهلة ولا أمرهم (٦) بفعله فى الزمن المتراخى عنه ، وإنما أمرهم بفعل ذلك على الفور (٧) وإنما كان (٨) ذلك من قبل أنه لو أخر ذلك عنهم (٩) لكان قد كلفهم ما لا سبيل لهم إلى فعله ، وألزمهم ما لا طريق لهم إلى الطاعة فيه ، وهذا غير جائز عليه ، لما يقتضيه ذلك من بطلان أمره ، وسقوط طاعته .

(١) فى الأصل : جله .

(٢) فى الأصل : بروز فعله .

(٣) فى الأصل : مما يصح ، بدون لا النافية ، وهو خطأ .

(٤) فى الأصل : إنها جر .

(٥) فى الأصل : فيهم فيه .

(٦) جاءت هذه الجملة فى الأصل هكذا : من ترمهم . وسقطت

كلمة ولا أمرهم .

(٧) فى الأصل : بفعل ذلك القول . وهو تحريف .

(٨) فى الأصل : وإن كان .

(٩) فى الأصل : نبهم .

ولهذا المعنى لم يوجد (١) عن أحد من صحابته خلاف فى شيء مما وقفت عليه جماعتهم (٢) ، ولا شك فى شيء منه ، ولا نقل عنهم كلام فى شيء من ذلك ، ولا زيادة على ما نبههم عليه من الحجج ، بل مضوا جميعاً على ذلك ، (٣) وهم متفقون لا يختلفون فى حديثهم (٤) ولا فى توحيد (٥) المحدث لهم وأسمائه وصفاته ، وتسليم جميع المقادير إليه ، والرضا فيها بأقسامه (٦) ، لما قد ثلجت به صدورهم ، وتبينوا (٧) وجوه الأدلة التى نبههم عليه الصلاة والسلام عليها (٨) عند دعائه لهم إليها ، وعرفوا بها صدقه فى جميع ما أخبرهم به ، وإنما تكلفوا البحث والنظر فيما كلفوا (٩) ، من الاجتهاد فى حوادث (١٠) الأحكام عند نزولها بهم ، وحدوثها (١١) ، فيهم ، وردها إلى معان الأصول التى

(١) فى الأصل : وهذا المعنى لم نجد . وهو تحريف .

(٢) فى الأصل : مما وقفت عليه السلام جماعتهم ، وفى : ت مما

وقف .

(٣) فى س : جميعاً رحمة الله عليهم على ذلك .

(٤) فى س : حدوثهم .

(٥) فى الأصل : ولا توحيد .

(٦) فى س : باقساحه فيه .

(٧) فى ت : وينط .

(٨) فى الأصل : عليه وسقطت : الصلاة من : ت .

(٩) فى ت : كلفوه .

(١٠) فى س : وفى حوادث .

(١١) فى ت : عند نزولها فيهم .

وقفهم عليها ، ونبههم بالإشارة على ما فيها فكان منهم رحمة الله عليهم^(١) فى ذلك ما نقل إلينا عنهم من طريق^(٢) الاجتهاد التى اتفقوا عليها ، والطرق التى اختلفوا فيها ، ولم يقلد بعضهم بعضاً فيما صاروا إليه من جميع^(٣) ذلك لما كلفوه من الاجتهاد وأمروا به .

فأما ما دعاهم إليه عليه الصلاة^(٤) والسلام من معرفة حدثهم^(٥) ومعرفة محدثهم^(٦) ومعرفة أسمائه الحسنى وصفاته العليا ، وعدله وحكمته ، فقد بين^(٧) لهم وجوه الأدلة فى جميعه حتى ثلجت صدورهم به واستغنوا عن^(٨) استئناف الأدلة فيه ، وبلغوا جميع ما وقفوا عليه من ذلك واتفقوا عليه إلى من جاء بعدهم ، فكان عذرهم فيما دعوا إليه من ذلك مقطوعاً^(٩) بها نبههم النبى ﷺ^(١٠) من الأدلة^(١١) على ذلك ، وما

(١) رحمة الله عليهم زيادة من س .

(٢) فى س : من طرق .

(٣) هكذا بالأصل : وفى ت : فى جميع ما صاروا إليه من جميع

ذلك وسقطت كلمة : جميع من : س .

(٤) سقطت فى : ت .

(٥) فى س : حدوئهم .

(٦) فى ت : والمعرفة بمحدثهم .

(٧) فى الأصل : تبين .

(٨) فى الأصل : كأنها واملوا على .

(٩) فى الأصل : مقطوع . وهو خطأ .

(١٠) فى ت : عليه السلام .

(١١) فى س : من الدلالة .

شاهدوه من آياته ^(١) الدالة على صدقه ، وعذر سائر من تأخر عنه ^(٢) بنقلهم ذلك إليهم ونقل ، كل زمان حجة على من بعدهم من غير أن نحتاج أرشدكم الله تعالى ^(٣) في المعرفة لسائر ما دعينا إلى اعتقاده إلى استئناف أدلة ^(٤) غير الأدلة التي نبه النبي ﷺ عليها ، ودعا سائر أمته إلى تأملها ، إذ كان من المستحيل أن يأتي في ذلك ^(٥) أحد بأهدى مما أتى به ، ^(٦) أو يصلوا من ذلك إلى ما بعد عنه عليه الصلاة والسلام .

وجميع ما اتفقوا عليه من الأصول مشهور في أهل النقل الذين ^(٧) عنوا بحفظ ذلك وانقطوا إلى الاحتياط فيه ، والاجتهاد في طلب الطرق الصحيحة إليه ، من المحدثين والفقهاء ، يُعلمه أكابرهم ^(٨) أصاغرهم ، ويدرسونه ^(٩) صبيانهم في كتاباتهم ، لتقرر ذلك ^(١٠) عندهم ، وشهرته فيهم ^(١١) واستغنائهم ^(١٢) في

(١) في ت : من الآيات .

(٢) في س : عنهم .

(٣) تعالى زيادة من : س .

(٤) في ت : دلالة .

(٥) في الأصل : بعد ذلك .

(٦) به أسقطت من الأصل .

(٧) في س : في أهل النقل الذي .

(٨) في ت : أكابرهم .

(٩) في الأصل أو يدرسونه .

(١٠) في الأصل : ليقرر ذلك .

(١١) في الأصل : وشهدهم تدمقهم ، وفي س : وشهد ترويتهم .

(١٢) في الأصل : واستغنائهم .

العلم بصحة جميع ذلك بالأدلة التي نبههم صاحب الشريعة عليها
في وقت دعوته .

أدلة الرسل أوضح من دليل الجوهر والعرض :

واعلموا أرشدكم الله أن ما دل على صدق النبي ﷺ من
المعجزات بعد تنبيهه لسائر المكلفين ^(١) على حدثهم ووجود
المحدث لهم ، قد أوجب صحة إخباره ، ودل على أن ما أتى ^(٢)
به من الكتاب والسنة من عند الله عز وجل ، وإذا ثبت بالآيات
صدقه فقد ^(٣) علم صحة كل ما أخبر به النبي ﷺ عنه ،
وصارت أخباره عليه الصلاة والسلام أدلة على صحة سائر ما
دعا ^(٤) إليه من الأمور الغائبة عن حواسنا ، وصفات فعله ، وصار
خبره عليه الصلاة والسلام عن ذلك سبيلا إلى إدراكه ، وطريقا
إلى العلم بحقيقته ^(٥) وكان يستدل به من إخباره عليه الصلاة
والسلام على ذلك أوضح دلالة من دلالة الأعراض ^(٦) التي اعتمد

(١) في الأصل : تنبيه لسائر المكلفين ، وفي س : المكلفين ،
وفي ت : المتكلفين .

(٢) في الأصل : ما أتاكم .

(٣) فقد : ليست في ت .

(٤) في الأصل : ما دعا .

(٥) يرى المؤلف أن طريق الوحي والعلم النبوي هو من وسائل
المعرفة ، وطريقها التواتر .

(٦) يشير بذلك المؤلف إلى دليل الجوهر والعرض الذي أخذ به
الفلاسفة والمتكلمون في الاستدلال على وجود الله . وتبعهم في ذلك =

على الاستدلال بها الفلاسفة ومن اتبعها من القدرية وأهل البدع والمنحرفين^(١) عن الرسل عليهم السلام ، من قبل أن الأعراض لا يصح^(٢) الاستدلال بها إلا بعد رتب كثيرة يطول الخلاف فيها ويدق الكلام عليها ، فمنها ما يحتاج إليه في الاستدلال على وجودها .

· والمعرفة بفساد شبه المنكرين لها .

· والمعرفة بمخالفتها للجواهر في كونها لا تقوم بنفسها ولا يجوز ذلك على شيء منها . والمعرفة بأنها لا تبقى (

· والمعرفة بأجناسها وأنه لا يصح انتقالها من محالها .

· والمعرفة بأن ما لا ينفك عنها فحكمه في الحدث حكمها^(٣) . ومعرفة ما يوجب ذلك من الأدلة وما يفسد به شبه المخالفين في جميع ذلك ، حتى يمكن الاستدلال بها على ما هي أدلة/عليه عند^(٤) مخالفينا الذين يعتمدون في الاستدلال على ما ذكرناه بها ، لأن العلم بذلك لا يصح عندهم إلا بعد المعرفة بسائر ما ذكرناه آنفاً .

= المعتزلة ومتأخرو الأشاعرة . انظر في ذلك كتابنا قضية التوحيد بين الدين والفلسفة الفصل الخاص بنقد موقف الفلاسفة والمتكلمين .

(١) في الأصل : المنحرفين بدون واو العطف .

(٢) في الأصل : الاعتراض . وهو تحريف .

(٣) في س في الحدوث حكمها .

(٤) في الأصل : علي ما هي له له . عليه عند .

وفى كل رتبة مما ذكرنا فرق يخالف فيها ، ويطول الكلام معهم عليها .

وليس يحتاج أرشدكم الله فى الاستدلال بخير الرسول عليه الصلاة والسلام على ما ذكرناه من المعرفة بالأمر الغائب عن حواسنا إلى ^(١) مثل ذلك ، لأن آياته والأدلة على صدقه محسوسة مشاهدة ، قد أزعجت القلوب وبعثت الخواطر على النظر فى صحة ما يدعو إليه .

وتأمل ما استشهدوا ^(٢) به على صدقه ، والمعرفة بأن آياته من قبل الله تدرك بيسير ^(٣) الفكر فيها ، وأنها لا يصح أن تكون من البشر لوضوح الطرق إلى ذلك ، ولا سيما مع إزعاج الله تعالى قلوب سائر من أرسل إليه النبى ﷺ على النظر فى آياته بخرق عوائدهم له ، وحلول ما يعدهم ^(٤) به من النقم عند إعراضهم عنه ، ومخالفتهم له على ما ذكرنا مما كان من ذلك عند دعوة موسى وعيسى ومحمد عليهم الصلاة والسلام ^(٥) .

وإذا كان ذلك على ما وصفنا ، بان لكم أرشدكم الله أن طرق الاستدلال بأخبارهم عليهم السلام على سائر ما دعينا إلى

(١) إلى سقطت فى الأصل .

(٢) فى ت : واستشهد به .

(٣) فى س : الله تعالى يدرك ليسير .

(٤) فى الأصل : كأنما وما نقرر .

(٥) فى ت : ﷺ .

معرفة مما لا يدرك بالحواس أوضح من الاستدلال بالأعراض ، إذ كانت أقرب إلى البيان ^(١) على حكم ما شوهد من أدلتهم المحسوسة ، مما اعتمدت عليه الفلاسفة ومن اتبعهم من أهل الأهواء ، واغتروا بها لبعدها عن الشبه كما ذكرناه ، وقرب من أخلد ممن ذكرنا ^(٢) إلى الاستدلال ^(٣) به من الشبه ، وكذلك ما منع الله رسله من الاعتماد عليه لغموض ذلك على كثير ممن أمروا بدعائهم ، وكلفوا عليهم السلام إلزامهم فرضه فأخلد سلفنا ﷺ ^(٤) ومن اتبعهم من الخلف الصالح بعد ما عرفوه من صدق النبي ﷺ فيما دعاهم إليه من العلم بحدثهم ، ووجود المحدث لهم بما نبههم عليه من الأدلة ، إلى التمسك بالكتاب والسنة وطلب الحق في سائر ما دعوا إلى معرفته منها ، والعدول عن كل ما خالفها لثبوت نبوته عليه الصلاة والسلام عندهم ، وثقتهم ^(٥) بصدقه فيما أخبرهم به عن ربهم لما وقفته الدلالة لهم فيه ، وكفتهم ^(٦) العبرة بها بما ذكرناه ^(٧) له ، وأعرضوا عما

(١) في الأصل : البيان بدون حرف الجر إلى .

(٢) في الأصل : ما أخلد ما ذكرنا وهو خطأ .

(٣) في س : إلى ذكر الاستدلال به .

(٤) في ت : رحمة الله عليهم .

(٥) في الأصل : ونبههم .

(٦) في : ت : لما وثقته الدلالة لهم فيه وكشفتهم لهم العبرة ،

والصواب ما عليه الأصل .

(٧) في ت : لهم العبرة بما ذكرناه ، وفي س : العبرة بما ذكرناه .

صارت إليه الفلاسفة ومن اتبعهم من القدرية وغيرهم من أهل البدع من الاستدلال بذلك على ما كلفوا معرفته ، لاستغنائهم بالأدلة الواضحة في ذلك عنه ، وإنما صار من أثبت حدث العالم والمحدث له من الفلاسفة إلى الاستدلال بالأعراض والجواهر لدفعهم الرسل ، وإنكارهم لجواز مجيئهم ، وإذا كان العلم قد حصل لنا بجواز مجيئهم في العقول وغلط من دفع ذلك ، وبأن صدقهم بالآيات التي ظهرت عليهم ، لم يسع لمن عرف من ذلك ما عرفه أن يعدل عن طرقهم إلى طرق من دفعهم وأحال مجيئهم ، فلما كان هذا واجباً لما ذكرناه عند سلف الأمة والخلف ، كان اجتهد الخلف في طلب إخبار النبي ﷺ والاحتياط في عدالة الرواة لها واجباً عندهم ، ليكونوا فيما (١) يعتقدونه من ذلك على يقين (٢) .

(١) في الأصل : فيها وهو تحريف .

(٢) يقارن المصنف هنا بين دليل الفلاسفة الذين أخذوا فيه بدليل الجواهر والعرض ، ودليل الرسل ودلائل صدقهم ومن أخذ عنهم من سلف الأمة ، ويبين أن حال اتباع الرسل يختلف عن حال من أنكر نبوتهم وأعرض عن نهجهم من الفلاسفة وغيرهم ، وإذا ظهر لأتباع الرسل جواز نبوة الأنبياء وظهر لهم دليل صدقهم فيما أخبروا عنه لم يجز لهم بعد ذلك العدول عن طريق الأنبياء إلى طريق الفلاسفة واستدلالهم بالأعراض والجواهر كما يلزم عنه من أمور كثيرة بعيدة عن الفطرة والطبع ، وبهذا يظهر الفرق واضحاً بين موقف أبي الحسن الأشعري وموقف متأخري الأشاعرة الذين مالوا إلى الأخذ بدليل الجواهر والعرض ودافعوا عنه ، =

اهتمام السلف بجمع أقوال الرسول ﷺ :

ولذلك ^(١) كان أحدهم يرحل إلى البلاد البعيدة في طلب الكلمة تبلغه عن رسول الله ﷺ حرصاً على معرفة الحق من وجهه ، وطلباً للأدلة الصحيحة فيه ، حتى تثلج صدورهم بما يعتقدونه ، وتسكن نفوسهم إلى ما يتدينون به ويفارقوا ^(٢) بذلك من ذمة الله في تقليده لمن يعظمه من سادته بغير دلالة تقتضى ذلك ، ولما كلفهم الله عز وجل ذلك ^(٣) وجعل أخبار نبيه ﷺ طريقاً إلى المعارف بما كلفهم إلى آخر الزمان ، حفظ أخباره عليه السلام في سائر الأزمنة ، ومنع من تطرق الشبهة عليها حتى لا يروم أحد تغيير شيء منها أو تبديل معنى ^(٤) كلمة قالها إلا كشف الله عز وجل ^(٥) سره ، وأظهر في الأمة أمره ، حتى يرد ذلك عليه العربى والأعجمى ^(٦) ومن قد أهّل لحفظ ذلك من حملة

= ويظهر من ذلك أن المؤلف لفت نظرنا إلي أن السلف اهتموا بقضية الرواية وعدالة الرواة والاحتياط في عدالتهم والتثبت من صدق أخبارهم عن الرسول ، وكفاهم في ذلك دليل الرسول وصدقه فيما أخبر به عند ربه ليكون برهاناً صادقاً في كل ما دعاهم إليه لأن العلم يحدثهم ووجود المحدث لهم .

(١) في ت : ولهذا .

(٢) في الأصل : ويقارقوا ، وفي س : ويقارقون .

(٣) ذلك : ليست في : ت .

(٤) معنى ساقطة من الأصل .

(٥) في ت : الله تعالى .

(٦) في ت : والعجمى .

علمه عليه الصلاة والسلام والمبلغين عنه ، كما حفظ كتابه حتى لا يطيق^(١) أحد من أهل الزيغ على تحريك حرف ساكن فيه^(٢) أو تسكين^(٣) حرف متحرك ، إلا تبادر^(٤) القراء في^(٥) رد ذلك عليه مع اختلاف لغاتهم وتباين أوطانهم ، لما أراد الله عز وجل من صحة الأداء عنه^(٦) ووقوع التبليغ كما أتى به نبينا عليه الصلاة والسلام إلى من يأتي في آخر الزمان ، لانقطاع الرسل بعده ، واستحالة خلوصهم من حجة الله عليهم^(٧) حتى قد ظهر ذلك بينهم وأيست من نيله خواطر^(٨) المنحرفين عنه .

وجعل الله ما حفظه^(٩) من ذلك وجمع القلوب^(١٠) عليه حجة على من تعبد بعده^(١١) عليه الصلاة والسلام بشريعته ، ودلالة لمن^(١٢) دعى إلى قبول ذلك ممن لم يشاهد الأخبار . وأكمل الله عز وجل^(١٣) لجميعهم طرق الدين وأغناهم بها عن

(١) في الأصل : لا ينطق .

(٢) ساكن : ليست في س ، وفيه . ليست في الأصل .

(٣) في ت : ولا تسكين . (٤) في ت : يبادر .

(٥) في س : إلى بدلا من في . (٦) عنه : ليست في : ت .

(٧) عليهم : ليست في الأصل . (٨) في الأصل : خواطرهم .

(٩) هكذا في الأصل . وقرأها محقق ت حفظ وهو خطأ .

(١٠) في الأصل : وجميع المحكوم عليه وهو خطأ .

(١١) في الأصل : تعبد . (١٢) في الأصل : إلى من .

(١٣) عز وجل : ليست في : ت .

التطلع إلى غيرها من البراهين ، ودل على ذلك بقوله عز وجل^(١) ، ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام ديناً ﴾ « المائدة : ٣ » .

وليس يجوز أن يخبر الله عز وجل عن إكماله الدين مع الحاجة إلى غير ما أكمل لهم الدين به^(٢) ، وبين النبي ﷺ معنى ذلك فى حجة الوداع لمن كان بحضرته من الجُم الغفير من أُمته عند اقتراب أجله ومفارقته لهم ﷺ بقوله : ^(٣) « اللهم هل بلغت » .

فلو كنا نحتاج مع ما^(٤) كان منه عليه الصلاة والسلام فى معرفة ما دعانا إليه إلى ما رتبهُ أهل البدع من طرق الاستدلال لما كان مبلغا ؛ إذ كنا نحتاج فى المعرفة^(٥) بصحة ما دعانا إليه إلى علم ما لم يبينه لنا من هذه الطرق التى ذكروها ، ولو كان هذا كما قالوا لكان فيما دعانا إليه^(٦) وقوله بمنزلة المُلغز^(٧) ولو كان

(١) فى ت : لقوله تعالى .

(٢) فى ت : ممّ لدين به .

(٣) بقوله : ليست فى الأصل ، الحديث مشهور وارد فى البخارى كتاب الحج . باب حجة الرسول انظر مسلم (كتاب الحج . باب حجة الوداع) .

(٤) فى الأصل مما كان .

(٥) فى الأصل : إلى المعرفة .

(٦) فى الأصل : دعا إليه ، وسقطت كلمة إليه من : ت .

(٧) فى الأصل : اللغو .

ذلك^(١) كذلك لعارضه المنافقون وسائر المرصدين لعداوته في ذلك، ولم يمنعهم منه مانع^(٢)، كما لم يمنعهم من تعنته^(٣) في طلب الآيات ومجادلته^(٤) في سائر الأوقات، ولكنهم لم يجدوا سبيلا إلى الطعن لأنه عليه الصلاة والسلام لم يدع شيئا مما تهتم^(٥) الحاجة إليه في معرفة سائر ما دعاهم إلى اعتقاده أو مثل ما فعله^(٦) إلا وقد بينه لهم .

ويزيد هذا وضوحا قوله عليه الصلاة والسلام : « إني قد تركتكم على مثل الواضحة ليلا كنهارها » .

(١) ذلك : ليست في : ت .

(٢) منه ، ليست في : ت .

(٣) في الأصل : من تعنته ، وفي س : في تعنيه .

(٤) في س : ومجادلتهم .

(٥) في ت : بهم .

(٦) في س : أو مثل فعله كذا ، يبين المؤلف أن الرسول ، لم يترك شيئا يحتاج إليه المسلم في أمر دينه إلا بينه له ، وقد صرح الرسول ﷺ بذلك في قوله (تركتم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها) . وقال سلمان الفارسي : لقد علمكم نبيكم كل شيء حتى الخراءة . وقال ما مات رسول الله ﷺ وطائر يقلب جناحيه في السماء إلا ذكر لنا منه علما ، فلو كان بالمسلمين حاجة إلى دليل الأعراض والجواهر لكان الرسول أسرع الخلق إلى بيانه والإرشاد إليه وإلا لما كان مبلغا عن ربه وكان ملغزا في دعوته بدلا من أن يكون هاهنا ومن هنا يفهم خطر العدول عن نهج الأنبياء إلى نهج غيرهم في أمور العقيدة وأصول الدين، فإذا كان=

وإذا كان هذا على ما وصفنا ^(١) علم أنه لم يبق بعد ذلك عتب ^(٢) لزائغ ولا طعن لمبتدع ، إذ كان عليه الصلاة والسلام قد أقام الدين بعد أن أرسى أوتاده وأحكم أطنابه ، ولم يدع النبي ^(٣) ﷺ لسائر من دعاه ^(٤) إلى توحيد الله حاجة إلى غيره ، ولا لزائغ طعنًا عليه .

ثم مضى ﷺ محمودا بعد إقامته الحجة ، وتبليغ الرسالة وأداء الأمانة ، والنصيحة لسائر الأمة حتى لم يحوج أحداً ^(٥) من أمته إلى ^(٦) البحث عن شيء قد أغفله هو مما ذكره لهم أو معنى أسره إلى أحد من أمته ، بل قد قال ﷺ في المقام الذي لم ينكتم قوله فيه ؛ لاستحالة كتمانها على من حضره ، أو طى شيء منه ^(٧) على من شهدته : « إني خلقت فيكم ما إن تمسكتكم به لن تضلوا كتاب الله وستتقوا » ^(٨) .

= من الضروري العدول عنها في مواقف معينة فليكن ذلك بقدر الحاجة لأنها حينئذ ضرورة وتقدر الضرورة بقدرها حتى يتبين الأمر للخصم ثم يوضح له الفرق بين المنهجين ليأخذ بعد ذلك بأحسنهما وهو منهج الأنبياء .
(١) في الأصل بما رضينا .
(٢) في ت : لعنت .

(٣) النبي - ليست في الأصل . (٤) في الأصل : ما ادعاه .

(٥) في الأصل : أحد . (٦) إلى ليست في الأصل .

(٧) في س : أو ظن يشهد ، في الأصل : أو ظن منه من شهدته .

(٨) ورد الحديث في مواضع متفرقة من كتب السنة وبألفاظ متقاربة

انظر مسند ابن حنبل ٤ / ٣٦٧ ، والدارمي ٣ / ٤٣٢ (كتاب فضائل القرآن) ، مسلم ٢ / ٨٩٠ (كتاب الحج ، باب حجة الرسول) .

ولعمري إن فيهما الشفاء من كل أمر مشكل ، والبرء من كل داء معضل ^(١) وإن في حراستهما من الباطل على ما تقدم ذكرنا له آية ^(٢) لمن نصح نفسه ، ودلالة لمن كان الحق قصده .

وفيما ذكرنا دلالة على صحة ما استندوا إلى الاستدلال به ^(٣) وقوة لما عرفوا الحق منه ، فإذا كان ذلك على ما وصفنا فقد علمتم ^(٤) بهت أهل البدع لهم ^(٥) في نسبتهم لهم إلى التقليد ، وسوء اختيارهم لهم ^(٦) في المفارقة لهم ، والعدول عما كانوا عليه معهم ، وبالله التوفيق .

وإذ قد بان بما ذكرناه استقامة طرق استدلالهم وصحة معارفهم فلنذكر ^(٧) الآن ما أجمعوا عليه من الأصول .

* * *

(١) في ت : معطل .

(٢) آية ليست بالأصل - وفي س : كفاية .

(٣) في الأصل : على صحة ما أسندوا ، وسقطت كلمة : به .

(٤) في ت : عرفتم .

(٥) لهم : ليست في ، ت ، س ، وكثيراً ما يذكر المؤلف القدرية

والحبتلة ويريد بهم المعتزلة .

(٦) لهم : ليست في الأصل .

(٧) في ت : فليذكر .

الباب الثانى

(باب ذكر ما أجمع عليه السلف من الأصول التى نبهوا بالأدلة عليها وأخذوا فى وقت النبى ﷺ بها) .

١ - حدوث العالم :

واعلموا ^(١) أرشدكم الله أن مما أجمعوا رحمة الله عليهم على اعتقاده ، مما دعاهم النبى ﷺ إليه ، ونبههم بما ذكرناه على صحته ، أن العالم بما فيه من أجناسه وأعراضه محدث ، لم يكن ثم كان ، وأن لجميعه محدثا واحداً اخترع أعيانه ^(٢) وأحدث جواهره وأعراضه ، وخالف بين أجناسه ، وأنه عز وجل لم يزل قبل أن يخلقه واحداً عالماً قادراً مريداً متكلماً سميعاً بصيراً ، له الأسماء الحسنى والصفات العلا ، وأنهم عرفوا ذلك بما نبههم الله عز وجل عليه ، وبين لهم ﷺ وجه الدلالة فيه على ما تقدم شرحنا له قبل هذا الموضع .

٢ - مخالفته للحوادث :

وأجمعوا على أنه عز وجل غير مشبه لشيء من العالم ، وقد نبه الله عز وجل على ذلك بقوله : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ (الشورى : ٤٢) . وبقوله عز وجل : ﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾

(١) فى الأصل : واعلموا .

(٢) فى الأصل : أعيانه .

(الإخلاص : ٥) وإنما كان ذلك كذلك لأنه تعالى لو كان شبيهاً
لشيء من خلقه لاقتضى من الحدث والحاجة إلى محدث له ما
اقتضاه ذلك الذى أشبهه ، أو اقتضى ذلك قدم ما أشبهه من
خلقه ، وقد قامت الدلالة على حدث جميع الخلق ، واستحالة
قدمه على ما بيناه آنفاً ، وليس كونه عز وجل غير مشبه للخلق
ينفى وجوده ، لأن طريق إثباته كونه تعالى على ما اقتضته العقول
من دلالة إقباله عليه دون مشاهدته .

٣ - الصفات :

وأجمعوا (على) (١) أنه تعالى لم يزل موجوداً حياً قادراً
عالمًا مريدًا متكلمًا سمعياً بصيراً على ما وصف به نفسه وتسمى
به فى كتابه وأخبرهم به رسوله ، ودلت عليه أفعاله ، وأن وصفه
بذلك لا يوجب شبهه لمن وصف من خلقه بذلك ، من قبل
(أن) (٢) الشئين لا يشبهان بغيرهما ولا باتفاق أسمائهما ، وإنما
يشبهان بأنفسهما ، فلما كانت نفس البارى تعالى غير مشبهة
بشيء من العالم بما ذكرناه آنفاً ألم يكن وصفه بأنه حى وقادر
وعالم يوجب تشبهه بمن وصفناه بذلك منا ؟ وإنما يوجب اتفاقهما
فى ذلك اتفاق حقيقة إلى القادر والعالم ، وليس اتفاقهما فى
حقيقة ذلك يوجب تشبيها بينهما ؛ ألا ترى أن وصف البارى عز
وجل بأنه موجود ووصف الإنسان بذلك لا يوجب تشابهاً بينهما ،

(١) على : ليست بالأصل .

(٢) أن : ليست بالأصل .

وإن كانا قد اتفقا في حقيقة الوجود ، ولو وجب تشابههما بذلك لوجب تشابه السواد والبياض بكونهما موجودين فلما لم^(١) يجب بذلك بينهما تشابهها - وإن كانا قد اتفقا في حقيقة الوجود - لم يجب أن يوصف الباري عز وجل بأنه حي عالم قادر ووصف الإنسان بذلك تشابههما . وإن اتفقا في حقيقة ذلك ، وإن كان الله عز وجل لم يزل مستحقا لذلك والإنسان مستحقا لذلك عند خلق الله وخلق هذه الصفات فيه .

٤ - قدم الصفات :

وأجمعوا على إثبات حياة الله^(٢) عز وجل لم يزل بها حيا ، وعلماً لم يزل به عالماً ، وقدرة لم يزل بها قادراً ، وكلاماً لم يزل به متكلماً ، وإرادة لم يزل بها مريداً ، وسمعاً وبصراً لم يزل به سميعاً وبصيراً ، وعلى أن شيئاً من هذه الصفات لا يصح أن يكون محدثاً ، إذ لو كان شيئاً منها محدثاً لكان تعالى قبل حدوثها موصوفاً بضعدها ، ولو كان كذلك يخرج عن الأهلية وسار إلي حكم المحدثين . الذين بلحقهم النقص ويختلف عليهم صفات الذم والمدح ، وهذا يستحيل على الله عز وجل ، وإذا استحال ذلك عليه وجب أن يكون لم يزل بصفة الكمال ، إذا كان لا يجوز عليه الانتقال من حال من الكمال .

(١) لم : ليست بالأصل ، ويشير المؤلف بذلك إلى ضرورة اعتقاد المعايينة بين الخالق والمخلوق في الصفات كما يثبت مباينته لخلقه في الذات والاشتراك في الأسماء لا يعنى الاتفاق أو المماثلة في حقيقة المسمى .
(٢) في الأصل : حياة الله .

٥ - الصفات حقيقة لا مجازاً :

وأجمعوا على أن صفة عز وجل لا تشبه صفات المحدثين، كما أن نفسه لا تشبه (١) أنفس المخلوقين ، واستدلوا على ذلك بأنه لو لم يكن له عز وجل هذه الصفات لم يكن موصوفاً بشيء منها في الحقيقة ، ومن لم يكن له (فعل لم يكن) (٢) فاعلاً في الحقيقة ، ومن لم يكن له إحسان لم يكن محسناً ، ومن لم يكن له كلام لم يكن متكلماً في الحقيقة ، ومن لم يكن له إرادة لم يكن في الحقيقة مريداً ، وإن وصف بشيء من ذلك مع عدم الصفات التي توجب هذه الأوصاف له لا يكون مستحقاً لذلك في الحقيقة وإنما يكون وصفه مجازاً أو كذباً (٣) ، ألا ترى أن وصف الله عز وجل للجدار بأنه يريد أن ينقض لما لم يكن له إرادة في الحقيقة كان مجازاً ، وذلك أن هذه أوصاف مشتقة من أخص أسماء هذه الصفات ودالة عليها ، فمتى لم توجد هذه الصفات لمن وصف بها كان وصفه بذلك تلقياً (٤) أو كذباً فإذا كان الله عز

(١) في الأصل : لا تشبهه .

(٢) « فعل لم يكن : ليست في الأصل ، وجاءت الجملة هكذا :

ومن لم يكن له فاعلاً في الحقيقة ، وهذه الريادة ضرورية ليستقيم المضى .

(٣) يلاحظ أن الأشعرى ينفي هنا أن تكون صفات الله تعالى على

سبيل المجاز وإنما هي حقيقة على مراد الله منها ، لأن المجاز ، عنده نوع

من الكذب كما أشار إلى ذلك فيما بعد . وقد استدل علماء السلف

بموقف الأشعرى هذا على أن صفات الله حقيقة لا مجاز وينبهوا بذلك إلى

مخالفة متأخرى الأشاعرة لشيخهم في هذه القضية .

(٤) من باب الألقاب والمبالغة لا الحقيقة .

وجل موصوفا بجميع هذه الأوصاف فى صفة الحقيقة وجب إثبات الصفات التى أوجبت هذه الأوصاف له فى الحقيقة ، وإلا كان وصفه بذلك مجازا كما وصف الجدار بأنه يريد لما لم يكن له إرادة مجازا .

ويبين هذا أن وصف الإنسان بأنه يريد وسارق وظالم مشتق من الإرادة والسرقة والظلم ، وكذلك وصفه بأنه أسود مشتق من السواد ، فإذا وصف بذلك من ليس له هذه الصفات فى الحقيقة كان وصفه بذلك تلقياً ، ألا ترى أن من سمى العرب أولادها بذلك لم يستحق الذم لأن تسميته بذلك لا يقتضى إثبات هذه الصفات ، وإنما وضعوا ذلك لهم تلقياً كما يلقبوهم بزيد وعمرو ، وعلى مثل هذا السمع فى تسمية الجدار بأنه يريد لما يكن له إرادة ، وإذا كان وصف البارى عز وجل بسائر ما ذكرناه من كونه حياً وقادراً وعالماً ومتكلماً ومريداً وسمعياً وبصيراً فى الحقيقة دون المجاز والتلقيب وجب إثبات هذه الصفات التى اشتق له عز وجل الأوصاف من أخص أسمائها وقد أوضح ذلك بقوله عز وجل : ﴿ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾ (الذاريات : ٥٦) . وقال : ﴿ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ ﴾ (النساء : ١٦٦) ﴿ وَلَا يَحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ﴾ (البقرة : ٢٥٥) واجب إذ أثبتنا ^(١) هذه الصفات له عز وجل على ما ذكرته العقول واللغة والقرآن والإجماع عليها أن لا تكون ^(٢) محدثة ، لأنه تعالى لم يزل موصوفاً بها ، ولا يجب أن

(١) فى الأصل : واجبنا إذا بينا .

(٢) فى الأصل : أن يكون محدثاً . وهو خطأ واضح وخلاف ما

عليه المذهب .

تكون أعراضاً لأنه عز وجل ليس بجسم ، وإنما توجد الأعراض
فى الأجساد ، وتدل بأعراضها فيها وتعاقبها عليها على حدوثها ،
ويجب أن لا تكون ^(١) غيره عز وجل ، لأن غير الشيء هو
مفارقة له على وجه من الوجوه ، والبارى عز وجل لا تجب ^(٢)
مفارقة صفاته له من قبل أن مفارقتها له ما يوجب حدوثه وخروجه
عن الإلهية ، وهذا يستحيل عليه أن يكون تغيير البارى عز وجل
جسماً أو جوهرًا أو محدوداً أو فى مكان دون مكان أو غير ذلك ،
لما لا يجوز عليه من صفاتنا مفارقتها لنا ، فلذلك لا يجوز على
صفاته ما يجوز على صفاتنا .

ولا يجب إذا لم تكن هذه الصفات غيره أن تكون نفسه ^(٣)
لاستحالة كونه حياة أو علماً أو قدرة ، لأن من كان كذلك لم

(١) فى الأصل : ويجب أن يكون . وهو خطأ بدليل ما بعده .

(٢) فى الأصل : يجد .

(٣) فى الأصل : أن يكون لنفسه ، والأشعرى هنا يضع أصلاً من
أصول مذهبه فى الصفات وهو أن الصفات الإلهية ليست هى غير الذات
لأن الغيرية تقتضى المفارقة وليست هى عينه لأنه تعالى ليس حياة ولا
علماء وقد تبلورت هذه القاعدة فيما بعد لدى متأخرى المذاهب فقالوا عن
الصفات ؛ ليست هى هو ، ولا هى غيره . والأشعرى من جانب آخر يرد
على المعتزلة الذين جعلوا صفاته تعالى عين ذاته عند البعض أو أحوالاً له
كما صرح أبو هاشم الجبائى والبحث فى هذه القضية مستحدث بعد عصر
الصحابه والتابعين ولم أجد عند السلف فيها مقالاً .

يبين منه الفعل ، وذلك أن الفعل يتأتى من الحى القادر والعالم ،
دون الحياة والعلم والقدرة .

٦ - أمره قديم :

وأجمعوا على أن ^(١) أمره عز وجل وقوله غير محدث ولا
مخلوق ، وقد دل الله تعالى على صحة ذلك بقوله : ﴿ أَلَا لَهُ
الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ﴾ (الأعراف : ٥٤) ففرق تعالى بين خلقه وأمره
وقال : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (يس :
٨٢) فبين بذلك تعالى أن الأشياء المخلوقة تكون أشياء بعد إن لم
تكن بقوله : (فإذا أراد) ^(٢) . وإن قوله غير الأشياء المخلوقة .
من قبل أن ^(٣) أمره يقال للأشياء . وقوله كن ^(٤) لو كان مخلوقا
لوجب أن يكون قد خلقه بأمر آخر ، وذلك القول لو كان
مخلوقا (لوجب أن يكون قد خلقه) ^(٥) بقول آخر وهذا يوجب
على قائله أحد شيئين ، إما أن يكون كل قوله محدث قد تقدمه
قول محدث إلى ما لا نهاية له ، وهذا قول أهل الدهر بعينه ، أو
يكون ذلك القول حادثا بغير أمره عز وجل فيظل معنى الاستدراج
بذلك ، وقد نص على هذا أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضي الله عنه

(١) أن : ليست بالأصل .

(٢) بقصد : ان الأشياء محدثة بإرادته فى قوله تعالى : فإذا أراد

شيئاً فإنما يقول له كن فيكون .

(٣) أن ليست بالأصل .

(٤) فى الأصل : أما كونى . وهو خطأ .

(٥) ما بين القوسين ليس بالأصل .

بحضرة أوليائه من الصحابة وأعدائه من الخوارج لما أنكروا عليه التحكيم فقال : « والله ما حكمت مخلصاً وإنى حكمت كلام الله » ، فلم ينكر ذلك عليه أحد من الصحابة الذين يوالونه ولا أحد^(١) من الخوارج الذين يعادونه ، ولا روى عن أحد منهم خلاف له فى ذلك .

٧ - صفة اليد والقبضة :

أجمعوا على أنه عز وجل يسمع ويرى ، وأن له تعالى يدان مبسوطتان ، وأن الأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه ، من غير أن يكون جوازا^(٢) وأن يديه تعالى غير نعمته ، وقد دل على ذلك تشريفه لآدم عليه السلام حيث خلقه بيده ، وتقريعه لإبليس على الاستكبار عن السجود مع ما شرفه به بقوله : ﴿ ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي ﴾ (سورة ص : ٧٥) .

(١) فى الأصل : أحدا .

(٢) فى الأصل : جوارها . وموقف الأشعرى هنا من الصفات يتطابق تماماً مع موقف السلف فى قضية الصفات ، حيث نص صراحة على أن صفتى اليد والقبضة ثابتان لله ، وأن الله موصوف بهما حقيقة لا مجازاً ، وأن يديه غير نعمته وغير قدرته ، وهذا يدل على الخلاف الكبير بين مذهب أبى الحسن الأشعرى ومذهب المتأخرين من أتباع المذهب ممن صاروا إلى التأويل فى الصفات مثل الرازى والغزالى وابن العربى وغيرهم ، وما ذهب إليه الأشعرى فى صفتى اليد والقبضة قد استدلل به كبار الأئمة على مخالفة الأشاعرة لشيخهم فى ذلك .

٨ - صفة المجيء :

وأجمعوا على أنه يجيء يوم القيامة والملك صفًا لِعَرْض الأُمَم وحسابها وعقابها وثوابها ، فيغفر لمن يشاء من المذنبين ويعذب منهم من يشاء . كما قال . وليس مجيئه ^(١) حركة ولا زوالاً ، وإنما يكون المجيء حركة وزوالاً إذا كان الجائي جسمًا أو جوهرًا فإذا ثبت أنه عز وجل ليس بجسم ولا جوهر لم يجب أن يكون مجيئه نقلة أو حركة ألا ترى أنهم لا يريدون بقولهم : (جاءت زيدا الحمى) . أنها تنقلت إليه أو تحركت من مكان كانت فيه ؛ إذ لم تكن جسمًا ، ولا جوهرًا وإنما مجيئها إليه وجودها به ^(٢) ، وأنه عز وجل ينزل إلى سماء الدنيا كما روى عن النبي ﷺ ^(٣) وليس نزوله تعالى نقلة لأنه ليس بجسم ولا

(١) في الأصل : مجيه .

(٢) يرد الأشعرى بذلك على مذهب المعتزلة الذين نفوا عن الله صفة المجيء لأنها بزعمهم يقتضى الحركة والنقلة به ، فيبين الأشعرى أن النقلة والحركة من صفات الأجسام . وكما لم يكن هو تعالى حسي فلا يلزم من مجيئه نقلة ولا زوال من مكان إلى مكان وضرب لهم المثل فى ذلك بمرض الحمى إذا جاءت زيدا . فلم يلزم من مجيئها له انتقالها من مكان إلى مكان وإنما المراد نزولها به .

(٣) أحاديث النزول كثيرة رواها مسلم من عدة طرق وفى أحدها : ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا . الحديث . انظر : البخارى ٢ / ٥٢ - ٣٥ (كتاب التهجد - باب الدعاء ، ٨ / ٧١ (كتاب الدعوات) ، مسلم ٣ / ١٧٥ (كتاب صلاة المسافرين) ، أبو داود ٢ / ٤٧ (كتاب الصلاة . باب الليل أفضل) ، ابن حنبل ط دار المعارف أرقام ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٣٦٧٣ ، وهو وارد فى الترمذى وابن ماجه والدارمى ، وانظر مفتاح كنوز السنة مادة الدعاء .

جوهر وقد نزل الوحي على النبي ﷺ عند من خالفنا^(١) .

٩ - صفة الرضا والتعصب :

وأجمعوا على أنه عز وجل يرضى عن الطائعين له ، وأن رضاه عنهم إرادته لنعيمهم وأنه يحب التوابين ويسخط على الكافرين ويغضب عليهم وأن غضبه إرادته^(٢) لعذابهم ، وأنه لا يقوم لغضبه شيء .

وأنه تعالى فوق سموات على عرشه دون أرضه وقد دل على ذلك بقوله : ﴿ أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض ﴾ (الملك : ١٦) .

الاستواء والكرسى :

وقال : ﴿ إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه ﴾ (فاطر : ١٠) وقال : ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ (طه : ٥) ولا يسمى استواؤه على العرش استيلاء كما قال أهل القدر ، لأنه عز وجل لم يزل مستوليا على كل شيء ، وأنه يعلم السر وأخفى من السر ، ولا يغيب عنه شيء في السموات والأرض

(١) وهم المعتزلة الذين نفوا النزول وتأولوه على معنى يعطل الصفة ككل ويبطلها .

(٢) تأويل الأشعري صفتي الرضى والغضب على معنى الإرادة وهذا خلاف ما عليه السلف حيث يثبتون له الرضا والغضب كما جاءت بهما السنة الصحيحة دون تأويل لهما أو صرف لهما عن الظاهر .

حتى كأنه حاضر مع كل شيء ، وقد دل الله عز وجل على ذلك بقوله : ﴿ وهو معكم أينما كنتم ﴾ (الحديد : ٤) وفسر أهل العلم بالتأويل أن علمه محيط بهم حيث كانوا .

وأن له عز وجل كرسيًا دون العرش ، وقد دل الله سبحانه على ذلك بقوله : ﴿ وسع كرسيه السموات والأرض ﴾ (البقرة : ٢٥٥) (جاءت الأحاديث عن النبي ﷺ أن الله تعالى يضع كرسيه يوم القيامة لفصل القضاء بين خلقه .

١٠ - صفات بلا كيف :

وأجمعوا على وصف الله تعالى بجميع ما وصف به نفسه ووصفه به نبيه من غير اعتراض فيه ، ولا تكييف له ، وأن الإيمان به واجب وترك^(١) التكييف له لازم .

١١ - الرؤية :

وأجمعوا على أن المؤمنين يرون الله عز وجل يوم القيامة بأعين وجوههم على ما أخبر به تعالى في قوله^(٢) تعالى : ﴿ وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ﴾ (القيامة : ٢٢) وقد بين معنى ذلك النبي ﷺ ورفع كل إشكال فيه بقوله للمؤمنين : (ترون ربكم عيانا) وقوله : (ترون ربكم يوم القيامة كما ترون

(١) في الأصل : وتر .

(٢) مكررة في الأصل .

القمر لا تضامون في رؤيته^(١) بين أن رؤيته تعالى بأعين الوجوه ،
ولم يرد النبي ﷺ أن الله عز وجل مثل القمر ، من قبل أن
النبي ﷺ شبه الرؤية بالرؤية ولم يشبه الله تعالى بالقمر وليس
يجب إذا رأيناه تعالى أن يكون شيئا لشيء كما نراه ، كما لا
يجب إذا علمناه أنه يشبه شيئا نعلمه ولو كان يجب إذا رأيناه عز
وجل أن يكون مثل المؤمنين منا لوجب إذا كان الله رائيا وعالما بنا
أن يكون مثل المرائيين العالمين منا .

١٢ - الضلال والهداية :

وأجمعوا على أنه عز وجل غير محتاج إلى شيء مما خلق ،
وأنه يضل من يشاء ويهدي (من يشاء)^(٢) وينعم على من يشاء
ويعز من يشاء ، ويغفر لمن يشاء ، ويغنى من يشاء ، وأنه لا
يسأل في شيء من ذلك عما يفعل ، ولا لأفعاله علل ؛ لأنه
مالك غير مملوك ، ولا مأمور ولا منهي ، وأنه يفعل ما يشاء ،

(١) كلمة ترون : في الأصل : تردون ، أحاديث الرؤية كثيرة
والحديث ورد في البخارى ٩ / ١٢٧ (كتاب التوحيد باب ما يذكر في
الذات والنعوت ولفظ ﴿ انكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا
تضامون في رؤيته ﴾ وانظر مسلم ١ / ١٦٤ (كتاب الإيمان باب معرفة
طريق الرؤية) ، وكذا أبو داود ٤ / ٢٣٣ (كتاب السنة باب الرؤية) ؛
ابن ماجه ١ / ٦٣ (المقدمة) الترمذى ١ / ١٨ - ١٩ (أبواب صفات
الجنة) وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح .
(٢) من يشاء : ليست بالأصل .

وقال ﴿عذابي أصيب به من أشاء﴾ (الأعراف : ١٥٦) وبين تعالى أنه ليس يجرى فى أفعاله مجرى خلقه بقوله عز وجل : ﴿لا يسأل عما يفعل وهم يسألون﴾ (الأنبياء : ٢٣) وقال تعالى : ﴿فعال لما يريد﴾ (البروج : ١٦) .

١٣ - الحسن والقبح :

وأجمعوا على أن القبيح من أفعال خلقه كلها ما نهاهم^(١) عنه وزجرهم عن فعله ، وإن الحسن ما أمرهم به ، أو ندبهم إلى فعله ، أو أباحه لهم ، وقد دل الله عز وجل على ذلك بقوله : ﴿وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾^(٢) .
(الحشر : ٧) .

١٤ - وجوب الرضى :

وأجمعوا على أن جميع الخلق (يلزمهم)^(٣) الرضى بأحكام الله التى أمرهم أن يرضوا^(٤) بها والتسليم فى جميع ما

(١) فى الأصل : هم .

(٢) وهذا خلاف ما عليه المعتزلة الذين جعلوا قضية الحسن والقبح معلقة بتحسين العقل وتقييحه ، فما حسنه العقل كان حسناً وما قبحه العقل فهو قبيح . وما ذهب إليه أبو الحسن الأشعرى هنا هو ما أخذ به أتباعه من بعده ودافعوا عنه . بحجج كثيرة حيث أجمعوا فيما بينهم على أن الحسن والقبح شرعين وليستا عقليين .

(٣) يلزمهم : ليست بالأصل وأضفناها لحاجة السياق إليها .

(٤) فى الأصل : أن يرضون .

أمرهم^(١) والصبر على قضائه والانتهاز إلى طاعته فيما دعاهم^(٢)
إلى فعله أو تركه .

١٥ - العدل :

وأجمعوا على أنه عادل على جميع أفعاله وأحكامه ساءنا^(٣)
في ذلك أم سرنا أو ضرنا .

١٦ - القدر :

وأجمعوا على أنه تعالى قدر جميع أفعال الخلق وأجالهم
وأرزاقهم قبل خلقه لهم ، وأثبت في اللوح المحفوظ جميع ما هو
كائن منهم إلى^(٤) يوم القيامة يبعثون وقد دل عليه بقوله :
﴿وكل شيء فعلوه في الزبر﴾ * وكل صغير وكبير مستطر ﴿
(القمر : ٥٢ ، ٥٣) ، وأخبر أنه عز وجل يقرع الجاحدين كذلك
في جهنم بقوله : ﴿يسحبون في النار على وجوههم ذوقوا مس
سقر﴾ * إنا^(٥) كل شيء خلقناه بقدر ﴿ (القمر : ٤٨ - ٤٩) .

١٧ - أهل الجنة والنار :

وأجمعوا على أنه تعالى قسم خلقه فرقتين : فرقة خلقهم

(١) في الأصل : ما أمره .

(٢) في الأصل : دعواهم .

(٣) في الأصل : بيانا .

(٤) إلى ليست بالأصل .

(٥) في الأصل ألا كل شيء .

للجنة وكتبهم بأسمائهم وصفاتهم ، وفرقة خلقهم للسعير ذكرهم بأسمائهم تسليماً في ذلك بقوله عز وجل : ﴿ ولقد ذرأنا لجهنم كثيراً من الجن والإنس ﴾ ^(١) (الأعراف : ١٧٩) ولقوله تعالى : ﴿ إن الذين سبقت لهم منا الحسنى أولئك عنها مبعدون ﴾ (الأنبياء : ١٠١) وقد بين ذلك لما روى عن النبي ﷺ في حديث : « القبضتين » ^(٢) وحديث الفرقد ^(٣) وحديث عن

(١) الآيات المذكور في الفريقين ليست واضحة تماماً ورجحتها من السياق ومن كتبه الأخرى . راجع الإبانة ص ٢٣٢ حيث يستدل الأشعري بنفس الآيات على مسألة القدر فيقول : وبذلك نطق كتابنا العزيز : . . . فريق في الجنة وفريق في السعير . وقال تعالى : فمنهم شقى وسعيد ، وقال تعالى : ولقد ذرأنا لجهنم كثيراً من الجن والإنس ، ثم قال وروى عن النبي ﷺ : إن الله خلق للجنة أهلاً . وللنار أهلاً .

(٢) الكلمة غير واضحة تماماً في الأصل . ورجحنا أنها القبضتين وبالرجوع إلى كتب الأشعري الأخرى مثل الإبانة . وجدناها يستدل بحديث القبضتين على مسألة القدر يقول في الإبانة صفحة ٢٣٥ . وروى عن النبي ﷺ أنه قال : إنه سبحانه وتعالى قبض قبضة للجنة ، وقبض قبضة للنار ، يثر بعضها من بعض فغلبت الشقاوة على أهل الشقاوة والسعادة على أهل السعادة والحديث رواه ابن حنبل في ٤ / ١٧٦ ، ٥ / ٦٨ ، وبنفس المعنى جاء حديث عن عائشة رواه الأشعري في الإبانة : أن الله جعل للجنة أهلاً وهم في أصلاب آياتهم ، وللنار أهلاً وهم في أصلاب آياتهم ، وفي مسلم أيضاً أن الله خلق لهذه أهلاً ولهذه أهلاً . انظر الإبانة ص ٢٣٦ وانظر هـ ٩ للمحقق .

(٣) الكلمة غير واضحة . ونقرأ كأنها مصحفة عن الغرقد . وحديث الغرقد معروف وقد استدلل به المؤلف على مسألة القدر في الإبانة وفيه : كنا في جنازة في بقيع الغرقد . فأتى النبي ﷺ فقعد ونحن =

عبد الله بن مسعود وما قاله النبي ﷺ لعمر بن الخطاب رضوان الله عليه حين قال : يا رسول الله : أرأيت ما نحن به أمر قد فرغ منه أم أمر مستأنف فقال عليه الصلاة والسلام : بل أمر قد فرغ منه قال عمر : فقيم العمل يا رسول الله ؟ فقال رسول الله ﷺ : اعملوا : كل ميسر لما خلق له ^(١) ، وغير ذلك مما جاء في الكتاب والسنة .

١٨ - العلم الإلهي الشامل :

وأجمعوا على أن الأمة لا يقدرّون علي الخروج من ما سبق

= حوله ومعه حصير تنكت بها ورفع رأسه فقال : (ما منكم من نفس منفوسة إلا قد كتب مكانها من الجنة والنار إلا قد كتبت شقيسية أو سعيدة !) .

والحديث مروي بطرق عدة وجاء في الصحاح . راجع البخاري (كتاب القدر ؛ ومسلم (كتاب القدر ، ابن حنبل ٤ / ٦٧ ، وانظر الإبانة ص ٢٣١ هـ ١١ وتعليق الأستاذ المحقق .

(١) الحديث ورد برواية علي عن الرسول ﷺ قال كيه ما منكم من نفس منفوسة إلا قد كتب مكانها من الجنة والنار . الحديث . فقال رجل من القوم : يا رسول الله أفلا تمكث على كتابنا وندع العمل ؟ . فقال عليه الصلاة والسلام : اعملوا فكل ميسر لما خلق له . أما أهل الشقاوة فميسرون لعمل أهل الشقاوة ، وأما أهل السعادة فميسرون لعمل أهل السعادة . ثم قال : ﴿ فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى ﴾ الآيات . انظر البخاري ٢ / ٩٦ ، وكتاب التفسير . باب تفسير سورة الليل وإذا يغشى (ورواه الترمذي ١ / ٣٠ - ٣١ كتاب القدر) (وابن حنبل ٤ / ٦٧) .

فى علم الله فىهم وإرادته لهم ، على أن طاعته تعالى واجبة
عليهم فىما أمرهم به ، والكفر كان لسابق علمه فىهم وإرادته لهم
أنه لا يطيعونه وإن ترك معصيته لازم لجمعهم وإن كان السابق فى
علمه وإرادته لهم أنهم يعصونه ، لأنه يطالبهم بالأمر والنهى ،
ويخيرهم فىما أمروا به ويذمهم على المعصية فىما نهوا عنه ، وأن
جميع ذلك عدل منه تعالى عليهم ، كما أنه تعالى عادل على من
خلقه منهم مع علمه أنه يكفر إذا أمره وأعطاه القدرة التى يعلم
أنها تصيره إلى معصيته ، وأنه عدل فى تبقية المؤمنين إلى الوقت
الذى يعلم أنهم يكفرون فيه ويرتدون عما كانوا عليه من إيمانهم
وتبغيته لهم على الدم المنقطع بالعذاب الدائم لأنه عز وجل ملك
جميع ذلك فىهم ، غير محتاج فى فعله إلى عناية غيره له ذلك
حتى يكون جائراً ^(١) فيه قبل تملكه ^(٢) بل هو تعالى فى فعل
جميع ذلك عادل وله مالك يفعل ما يشاء كما قال عز وجل :
﴿فعال لما يريد﴾ .

١٩ - لا خالق غيره :

وأجمعوا على أنه خالق لجميع الحوادث وحده لا خالق
لشئ منها سواه ، وقد زجر الله عز وجل من قال ذلك بقوله :
﴿ هل من خالق غير الله ﴾ (فاطر : ٣) كما زجر من ادعى إلهاً
غيره بقوله : ﴿ من إله غير الله ﴾ (القصص : ٧١ - ٧٢) وإنما

(١) فى الأصل : حابر .

(٢) فى الأصل : تهلكه .

سمى^(١) غيره خالقًا فى قوله : ﴿الله أحسن الخالقين﴾ (المؤمنون : ٥٤) وإن كان خالقًا وحده على طريق الاتساع كما يقال : عدل العمرين على طريق الاتساع ، وإن كان عمر واحدًا^(٢) وكما سمي غيره إلها فى قوله : ﴿وانظر إلى إلهك الذى ظلت عليه عاكفًا﴾ (سورة طه : ٩٧) . فى المجاز .

٢٠ - الاستطاعة :

وأجمعوا على أن جنس استطاعة الإيمان غير جنس استطاعة الكفر ، من قبل أن جنس استطاعة الإيمان^(٣) هدى وتوفيق وحبب الله عز وجل فعلها ، ونشكره على التفضل بها ، واستطاعة الكفر ضلال وخذلان يستعاذ بالله منها ، ونسأل العصمة بالهدى وقوة الإيمان بدلها ، وأن قدر المحدثين يختلف ويجانس ويتضاد كما يختلف عليهم ويجانس ويتضاد .

٢١ - حاجة الإنسان إلى ربه :

وأجمعوا على أن الإنسان غير غنى عن ربه عز وجل فى سائر أوقاته ، وعلى الرغبة إليه فى المعونة على سائر ما أمر به ممثلين لما أمرهم به فى قوله عز وجل : ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ (الفاتحة : ٤ - ٥) . فلم يفرق بين العبادة وبين الاستعانة .

(٣) فى الأصل : وإنما من غير خالقنا .

(٢) فى الأصل : واحد .

(٣ - ٣) جاءت فى الوضعين : الاستطاعة الإيمان .

٢٢ - شمول العلم :

وأجمعوا على أن الإنسان لا يستطيع أن يفعل ما علم الله عز وجل أنه لا يفعله ، وقد نص على ذلك تعالى فيما حكاه عن الخضر في قوله لموسى عليهما السلام لما لم يصبر معه لما قال ﴿ ألم أقل لك إنك لن تستطيع معي صبراً ﴾ (الكهف : ٧٥) ولم ينكر موسى قوله ولا رد ^(١) عليه ما ذكره .

٢٣ - تكليف الكافر :

وأجمعوا على أن الله عز وجل قد كلف الكفار الإيمان والتصديق بنبيه ﷺ ، وإن كانوا غير عاملين بذلك ، لأن النبي ﷺ قد أوضح لهم الدلالة ولزمهم حكم الدعوة ، وإنما وجب عليهم من إيجاب الله عز وجل له ، وطريق معرفتهم بذلك العقول التي جعلت آلة تمييزهم وأنهم أنهاوا في الجهل في ذلك من قبل إعراضهم عن تأمل ما دعوا إلي تأمله من الأدلة التي جعل لهم بها السبيل إلى معرفة وجوب ما دعوا إليه من النظر في آياته التي أزعج بخرق العادات فيها قلوبهم ، وحرك بها دواعي نظرهم .

٢٤ - وأجمعوا على أنهم يستحقون الدم بإعراضهم وتشاغلهم بما نهوا عنه عن التشاغل به .

٢٥ - وأجمعوا أيضاً على أن الكافرين غير قادرين على

(١) في الأصل : در .

العلم بما دعوا إليه مع تشاغلهم بالإعراض^(١) عنه ، وإيثارهم الجهل عليه مع كونهم غير عاجزين عن ذلك ولا ممنوعين منه لصحة أبدانهم وقدرتهم على ما تشاغلوا به من الإعراض عنه وآثروا من الجهل عليه ، وإنما أتوا في ذلك من جهة إعراضهم عنه وسوء الاختيار في التشاغل بتركه ، ولو كرهوا ما هم (عليه)^(٢) من الإعراض عن تأمل أدلة الله التي نبههم نبيه ﷺ عليها ودعاهم إلى تأملها لنهاهم ذلك وحصل لهم العمل به والقدرة عليه .

٢٦ - أنواع القدرة :

وأجمعوا على أن الإنسان لا يقدر بقدرة واحدة على مقدورين ، كما أنه لا يعلم بعلم واحد يكتسبه شيئاً من تصرفه إلا بقدرة تخصه في حال وجوده ، لأن التصرف لا يصح وجوده إلا بها ، فلو وجد تصرفه مع عدم القدرة عليه لاستغنى في وجوده عنها ، كما أنه لو وجدت الحركة مع عدم محلها لاستغنت في الوجود عنه ولم تحتج إليه .

٢٧ - التكليف وسلامة الأدوات :

وأجمعوا على أنه لا يصح تكليف الإنسان الطاعة ونهيه عن المعصية إلا مع صحة بدنه وسلامة آلات فعله ، وإن كان لكل

(١) في الأصل : بإعراض .

(٢) عليه - ليست بالأصل .

فعل يكتسبه قوة تخصه غير القوة عليه وعلى^(١) تركه ، وغير الفعل المقدور بها ، وغير^(٢) صحة بدنه ، كما أنه لا يصح أن يكلف فعلاً إلا مع صحة^(٣) عقله وآلة تمييزه ، وإن كان يحتاج في المعرفة لكل ما ادعى إلي معرفته إلى علم يخصه ويصح معه فعله ، وليس يجب إذا كلفوا معرفة ما لا يعلمونه في حال التكليف لإعراضهم^(٤) عنه أن يكلفوا الفعل مع عدم جميع علومهم ، إذ كان عدم جميع علومهم يخرجهم عن صحة عقولهم ، ويصيرهم إلى الجنون الذي لا يصح تكليف الاستدلال معه ، وكذلك الحكم في تكليفهم الإيمان الذي علم أبداً أنهم^(٥) لا يبذلونه ، وسبق في الكتاب أنهم لا يكتسبونه وهم غير قادرين عليه ولا عن الخروج من علم الله فيه وخروجهم^(٦) عنه به لا يحل بتكليفهم فعله ، من قبل أن أبدانهم صحيحة ، وآلات فعل ما كلفوه موجودة ، وقد مكنوا في فعله ، فهم غير عاجزين عنه ولا ممنوعين منه ، وإنما أتوا في ذلك بإعراضهم عما أمروا به وتشاغلهم بالكفر الذي قد آثروه^(٧) عليه ، وشغلوا قدرهم بكسبه

(١) في الأصل : على تركه . بدون حرف العطف .

(٢) في الأصل : وعين .

(٣) جاءت هذه العبارة في الأصل هكذا : كما أنه لا يصح أن

تكليف فعلاً إلا صحة . الخ . وهو خطأ واضح .

(٤) في الأصل لا اعتراضهم .

(٥) في الأصل : أبدانهم .

(٦) في الأصل : وحذرهم .

(٧) في الأصل : آثروا . وهو خطأ .

ولو كرهوا ^(١) الكفر وما هم عليه من الإيثار له ، وأرادوا الإيمان فقدروا عليه ، ولا يجب إذا كلفوا ما هم ^(٢) غير قادرين على ما كلفوه من الإيمان لتشاغلهم عنه بالكفر الذى نهوا عنه ، أن يكلفوا خروجهم عن الأفعال مع عدم جميع القدرة . من قبل جميع القدر يصيرهم ^(٣) إلى العجز وفساد الأبدان والآلات التى لا يصح منهم الفعل مع عدمها ، كما لا يصح تكليفهم الاستدلال مع عدم جميع العلوم ، من قبل أن عدم جميع العلوم يصيرهم ^(٤) إلى فساد آلات الاستدلال التى لا يتأتى لهم الاستدلال مع فسادها ، وإنما يصح تكليفهم الأفعال مع صحة عقولهم وأبدانهم التى تتأتى لهم الأفعال معها ، وكونهم غير قادرين على ما تركوا من الأفعال وتشاغلوا عنه ، لا يخرجهم عن صحة أبدانهم ولا يصيرهم إلى العجز الذى لا يصح معه فعلهم ، كما أن كونهم ، عالمين إلا ما دعوا إلى معرفته وتشاغلهم بالإعراض عن الاستدلال عليه لا يخرجهم عن صحة عقولهم ولا يصيرهم إلى ^(٥) الجنون الذى لا يصح ^(٦) معه تكليفهم .

(١) فى الأصل : ولذكر هو .

(٢) فى الأصل : ما لهم .

(٣) فى الأصل : فصيرهم .

(٤) فى الأصل : فصيرهم .

(٥) إلى : ليست بالأصل واضفتها لحاجة السياق إليها .

(٦) فى الأصل : الذى عما لا يصح معه تكليفهم .

وأجمعوا على أن ما عليه جميع سائر الخلق من تصرفهم قد قدره الله عز وجل قبل خلقه لهم ، وأحصاه في اللوح المحفوظ لهم ، وأحاط علمه به وبهم ، وأخبر بما يكون منهم ، وأن أحدًا لا يقدر على تغيير شيء من ذلك ، ولا الخروج عما قدره الله تعالى وسبق علمه به ، وبما يتصرفون في علمه وينتهون إلى مقادير ، فمنهم شقى وسعيد .

٢٩ - التوفيق والخذلان :

وأجمعوا على أنه يفضل ^(١) على بعض خلقه بالتوفيق والهدى وحب إليهم الإيمان ، وشرح صدورهم به ، وكره إليهم الكفر والفسوق والعصيان وجعلهم راشدين . كما قال الله عز وجل : ﴿ ومن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ﴾ (الأنعام: ١٢٥) وقال : ﴿ حبب إليكم الإيمان وزينه في قلوبكم وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان ﴾ ^(٢) (الحجرات : ٧) يعدد بذلك نعمته عليهم .

(١) في الأصل : يفضل . وصححناها من عبارة المؤلف التالية في قوله : وأنه تعالى لم يفضل على بعض خلقه انظر المسألة رقم ٣٠ التالية مباشرة .

(٢) آيات الهداية والضلال في القرآن الكريم كثيرة ، والمؤلف نظر إلى صفة الإرادة الإلهية من ناحيتها الكونية فقط دون الإرادة الدينية التي هي مناط التكليف بالأوامر والنواهي الشرعية ، ولا شك أن الإرادة الكونية عامة وشاملة لجميع الكائنات . الطاعة منها والمعصية لكنها ليست مناط التكليف ولا مناط الثواب والعقاب في الآخرة .

٣٠ - اللطف الإلهي :

وأجمعوا على أن ما يقدر عليه من الألفاظ التي لو فعلها
لآمن جميع الخلق غير متناهية ، وإن فعل ذلك غير واجب عليه
بل هو تعالى متفضل بما يفعله منها ، وأنه تعالى لم يتفضل على
بعض خلقه بذلك ، بل أضلهم كما قال : ﴿ ومن يرد أن يضلّه
يجعل صدره ضيقاً حرجاً ﴾ (الأنعام : ١٢٥) . وقد قال
موسى عليه الصلاة والسلام لما جرى بالعجل الذي عمله السامري
لبني إسرائيل وكان خواره فعل الباري تعالى عنده ﴿ إن هي إلا
فتنتك تضل بها من تشاء وتهدى من تشاء ﴾ (الأعراف : ١٥٥)
ولم ينكر الله ذلك عليه ، ولو كان وصفه بذلك جوراً كما تقول
القدرية ^(١) لما ترك إنكار ذلك عليه وزجره عنه ، وقد قال
نبينا ﷺ : « اعملوا فكل ميسر لما خلق له » ^(٢) .

٣١ - عموم قدرته :

وأجمعوا على أن الله كان قادراً على أن يخلق جميع الخلق
في الجنة متفضلاً عليهم بذلك ، لأنه تعالى غير محتاج إلى

(١) يريد بهم المعتزلة .

(٢) جزء من حديث صحيح ورد في أكثر كتب السنن عن علي بن
أبي طالب ، انظر البخاري ٨ / ١٢٣ (كتاب القدر ، باب وكان أمر الله
قدرًا مقدورًا) ؛ مسلم ٨ / ٤٦ (كتاب القدر ، باب كيفية بغاء الخلق) أبو
داود ٤ / ٣٠٧ - ٣٠٨ (كتاب السنة - باب القدر) : ابن حنبل ط دار
المعارف حديث رقم ٦٢١ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ .

عبادتهم ، وأنه قادر أن يخلقهم كلهم فى النار ، ويكون بذلك عادلا عليهم لأن الخلق خلقه ، والأمر أمره ، ﴿ لا يسأل عما يفعل وهم يسألون ﴾ (الأنبياء : ٢٣) ولأنه عز وجل فعل من ذلك ما أراد ، لا معقب لحكمه وهو السميع البصير .

٣٢ - فضل الله يؤتيه من يشاء :

وأجمعوا على أنه تعالى لا يجب عليه أن يساوى بين خلقه فى النعم ، وأن له تعالى أن يختص من شاء منهم بما شاء من نعمه ، وقد دل على صحة قولنا بقوله تعالى : ﴿ ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ﴾ (المائدة : ٥٤) وأخبرنا تعالى عما أرادته فى تفضيل بعض خلقه المكلفين فقال : ﴿ أولئك الذين لم يرد الله أن يطهر قلوبهم ﴾ (المائدة : ٤١) وقال فى فريق آخر وهم أهل بيت النبى ﷺ : ﴿ إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً ﴾ (الأحزاب : ٢٣) وإنما ^(١) اختلف الفريقان لاختلاف ما أرادته الله عز وجل لهم .

٣٣ - وجوب الإيمان وعدم الاعتراض :

وأجمعوا على أنه ليس لأحد من الخلق الاعتراض على الله تعالى فى شيء من تدبيره ، ولا إنكار ^(٢) لشيء من أفعاله ، وإلا كان مالك لما يشاء منها غير مملوك ، وأنه تعالى حكيم قبل أن يفعل سائر الأفعال ، وأن جميع ما يفعل لا يخرج عنه الحكمة ،

(١) فى الأصل : وإذا إنما .

(٢) فى الأصل : ولا أن (هكذا) .

وإن من يعترض عليه في أفعاله متبوعاً رأى الشيطان في ذلك حين امتنع من السجود لأدم عليه الصلاة والسلام ، وزعم أن ذلك فساد في التدبير وخروج من الحكمة حين قال : ﴿ أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين ﴾ . (الأعراف : ١٢) .

٣٤ - النبي بلغ الرسالة:

وأجمعوا على أن النبي ﷺ دعا لجميع الخلق إلى معرفة الله وإلى نبوته ، ونهاهم عن الجهل بالله عز وجل وعن تكذيبه ، وأنه عليه الصلاة والسلام بين لهم جميع ما دعاهم إليه من الإسلام والإيمان ، وما رغبهم فيه من منازل الإحسان وأوضح لهم الأدلة عليه ، وبين لهم الطريق إليه ، وأن جبريل جاءه في صورة أعرابي بحضرة أصحابه فقال له :

ما الإسلام ؟ فقال عليه الصلاة والسلام : أن تشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت ، وفي الحديث الطويل فقال : صدقت .

قال : فما الإيمان ؟ قال : أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله والقدر خيره وشره وغير ذلك . فقال : صدقت :

قال : فما الإحسان ؟ قال : أن تعبد الله كأنك تراه فإنك إن لم تكن تراه فإنه يراك ، ثم انصرف ونحن نتعجب من

تصديقه . فقال النبي ﷺ بعد أمره لهم بطلبه فلم يجدوه بعد انصرافه : هذا جبريل جاءكم يعلمكم أمر دينكم (١) .

وكذلك قد بين لهم قبل ذلك طرق المعارف بحدثهم على وجود المحدث (٢) لهم ودلهم على صدقه فيما أنبأهم به ، وبه تعالى على ما قد سلف شرحنا له .

٣٥ - الإيمان يزيد وينقص :

وأجمعوا على أن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية ، وليس نقصانه عندنا شكاً (٣) فيما أمرنا بالتصديق به ولا جهلاً به (٤) ، لأن ذلك كفر . وإنما هو نقصان في مرتبة العلم وزيادة البيان (٥) كما يختلف وزن طاعتنا (٦) وطاعة النبي ﷺ وإن كنا مؤدين للواجب علينا .

٣٦ - الكبيرة لا تخرج عن الإيمان :

وأجمعوا على أن المؤمن (٧) بالله تعالى وسائر ما دعاه

(١) الحديث طويل ورد من عدة روايات . رواه مسلم في أول كتاب الإيمان ١ / ٢٨ وفي كتاب السنة ورواه الترمذي في كتاب القدر وكتاب الإيمان .

(٢) في الأصل : وجوده المحدث لهم .

(٣) في الأصل : شك . (٤) في الأصل : جهل .

(٥) وهذا لقوله تعالى : ﴿ ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم ﴾ ولقوله :

﴿ والذين اهتدوا زادهم هدى وآتاهم تقواهم ﴾ . بخلاف مذهب المرجئة .

(٦) في الأصل : طاعتها . (٧) في الأصل : المؤمنين .

النبي ﷺ إلى الإيمان به لا يخرج عنه شيء من المعاصي ولا يحبط إيمانه إلا الكفر وأن العصاة من أهل القبلة مأمورون بسائر الشرائع، غير خارجين عن الإيمان ولا بمعاصيهم^(١)، وقد سمى الله تعالى عصاة أهل القبلة مؤمنين بقوله : ﴿يَأْيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ (المائدة : ٦ الآية) فلو كانوا خرجوا من الإيمان بمعاصيهم كما قالت القدرية لما تعلق عليهم فرض الطهارة وكان خطاب الله تعالى منصرفاً إلى المؤمنين دونهم ، وكذلك قال : ﴿يَأْيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَادَى لِلصَّلَاةِ^(٢)﴾ من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله ﴿الجمعة : ٩﴾ ، ولم يخص الخوض على ذلك الطائعين دون العاصين .

٣٧ - لا تقطع بالجنة والنار على أحد :

وأجمعوا على أنه لا يقطع على أحد من عصاة أهل القبلة في تلك الدار بالنار ، ولا على أحد من أهل الطاعة بالجنة إلا من قطع عليه رسول الله ﷺ ، وقد دل الله عز وجل على ذلك بقوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ (النساء : ٤٨) ولا سبيل لأحد إلى معرفة مشيئته تعالى فيهم إلا بخبره ، وقد قال النبي ﷺ : « لا تنزلوا أحداً من أهل القبلة جنةً ولا ناراً » .

(١) في الأصل : إلا بمعاصيهم . وهو خلاف ما عليه المذهب عند الأشعرى بخلاف مذهب الخوارج الذين قالوا بكفر مرتكب الكبيرة ، وأن العصاة من المؤمنين مخلصون في النار .
(٢) للصلاة : سقطت من الأصل .

وأجمعوا على أن للعباد حَفَظَة يكتبون ، أعمالهم وقد دل على ذلك بقوله : ﴿ وإن عليكم لحافظين كراماً كاتبين ﴾ .

٣٩ - عذاب القبر :

وأجمعوا على أن عذاب القبر حق ، وأن الناس يسألون فى قبورهم بعد أن يحيون فيها ، ويسألون فيثبت الله من أحب نبيه^(١) وأنهم لا يذوقون ألم الموت بعد ذلك ، كما قال تعالى : ﴿ لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى ﴾ (الدخان : ٥٦) وعلى أن ينفخ فى الصور قبل يوم القيامة فيصعق من فى السموات ومن فى الأرض إلا من شاء ، ثم ينفخ فيه^(٢) أخرى فإذا هم قيام ينظرون وعلى أن الله تعالى يعذبهم كما بدأهم حفاة عرايا غُرلاً ، وأن الأجساد التى أطاعت وعصت هى التى تبعث يوم القيامة ، وكذلك الجلود التى كانت فى الدنيا ، والألسنة والأيدى ، والأرجل ، هى التى تشهد عليهم يوم القيامة^(٣) ، وأن الله تعالى

(١) فى الأصل : بنيتة .

(٢) جاءت العبارة فى الأصل هكذا : فيصعق من فى السموات ومن شاء الله ثم ينفخ فى أخرى . والتصويب من معنى الآية التى أقتبس منها .

(٣) وهذا بخلاف ما عليه مذهب الفلاسفة من أمثال الفارابى وابن سينا الذين أنكروا حشر الأجساد وقالوا أن البعث روحانى فقط وكفرهم الغزالى فى ذلك فى كتابه تهافت الفلاسفة .

ينصب الموازين لوزن أعمال العباد ، فمن ثقلت موازينه أفلح ،
ومن خفت موازينه خاب وخسر ، وإن كفة السيئات تهوى إلى
جهنم ، وإن كفة الحسنات تهوى عند زيادتها إلى الجنة وإن الخلق
يؤتون يوم القيامة بصحائف فيها أعمالهم ، فمن أوتى كتابه بيمينه
حُسب حساباً يسيراً ، ومن يؤتى كتابه بشماله فأولئك يصلون
سعيراً .

٤٠ - الصراط :

وأجمعوا على أن الصراط جسر ممدود على جهنم^(١) يجوز
عليه العباد بقدر أعمالهم وأنهم يتفاوتون في السرعة والإبطاء على
قدر ذلك .

٤١ - وأجمعوا على أن الله تعالى يخرج من النار من في
قلبه شيء من الإيمان بعد الانتقام منه .

٤٢ - الشفاعة :

وأجمعوا على أن شفاعة النبي ﷺ لأهل الكبائر من
أمته^(٢) وعلى أنه يخرج من النار قوم من أمته بعد ما صاروا حمماً

(١) وردت أحاديث كثيرة عن الصراط وأنه جسر ممدود على ظهر
جهنم ، وفي بعضها : فيضرب الصراط على ظهراني جهنم : راجع
البخارى (كتاب الرقاق) وفي مسلم (كتاب الإيمان) .
(٢) وردت أحاديث الشفاعة في مواضع كثيرة من كتب السنة ،
انظر : البخارى (كتاب الأنبياء) وفيه : شفعتي لأهل الكبائر من أمتي ، =

فيطرحون في نهر الحياة فينبئون كما تنبت الحبة في سهل السبيل ،
وعلى أن لرسول الله ﷺ حوضاً يوم القيامة ترده أمته ، لا
يظماً من شرب منه ، ويزاد عنه من بدل وغير بعده ، وعلى أن
الإيمان بما جاء من خير الإسراء بالنبي ﷺ (ومعراج) (١) إلى
السموات واجب ، وكذلك ما روى من خير الدجال (٢) ، ونزول
عيسى بن مريم ، وقتله الدجال (٣) وغير ذلك من سائر الآيات

= وانظر : الترمذى كتاب القيامة ، أبو داود « كتاب السنة » ، ابن حنبل ٢ /
٦٠ وهذا بخلاف مذهب المعتزلة فإنهم أنكروا الشفاعة مخالفين بذلك
النصوص الصحيحة من السنة .

(١) ومعراج : ليست بالأصل وأضفتها لحاجة السياق إليها .
(٢) ورد في كتب السنة أخبار كثيرة عن الدجال وفتنته ، فقال
ﷺ : لا تقوم الساعة حتى يبعث فيكم دجالون كذابون قريب من
ثلاثين ، كلهم يزعم أنه رسول الله ، والحديث رواه مسلم في صحيحه ٨ /
١٨٩ (كتاب الفتن . باب لا تقوم الساعة) وروى أكثر من حديث بهذا
المعنى وانظر في أخبار الدجال ونزوله البخارى في ٩ / ٥٩ (كتاب الفتن ،
٤٠ / ٢٠٠) كتاب المناقب) وابن حنبل ط دار المعارف ١٢ / ٢١٨ حديث
رقم (٧٢٢٧) وقال النبهانى فى الكمتح الكبير ٣ / ٣٣٥ أنه فى مسند أبى
داود والترمذى وقد أمرنا الرسول بالتعود من فتنة الدجال .
(٣) خبر نزول المسيح عيسى بن مريم وقتله الدجال الكذاب رواه
مسلم فى صحيحه فى ثلاث مواضع من كتاب الفتن ، فجاء فى ٨ / ١٧٤ -
١٧٥ ، ٨ / ١٨٩ (باب ذكر الدجال وصفته وما معه (٨ / ٢٠١)
باب خروج الدجال والخبر جاء فى أبى داود والترمذى / ابن حنبل وابن
ماجة وكلها جاءت فى كتاب الفتن وأشراط الساعة . وفى البخارى (كتاب
المظالم) ما نصه : لا تقوم الساعة حتى ينزل عيسى بن مريم .

التي تواترت الرواية بكونها بين يدي الساعة من طلوع الشمس من مغربها وخروج الدابة ، وغير ذلك مما نقله إلينا الثقات عن رسول الله ﷺ وعرفونا صحته .

٤٣ - المحكم والمتشابه :

وأجمعوا على التصديق بجميع ما جاء به رسول الله ﷺ في كتاب الله ، وما ثبت به النقل من سائر سنته ووجوب العمل بمحكمه ، والإقرار بنص^(١) مشكله ومتشابهه ، ورد كل ما لم يحط به علما بتفسيره إلى الله ، مع الإيمان بنصه ، وأن ذلك لا يكون إلا فيما كلفوا الإيمان بجملته دون تفصيله .

٤٤ - وأجمعوا على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عليهم ، بأيديهم وبألسنتهم إن استطاعوا ذلك ، وإلا فبقلوبهم^(٢) وأنه لا يجب ذلك عليهم بالسيف إلا في اللصوص والقطاع بعد مناشدتهم .

٤٥ - لا خروج على الأئمة :

وأجمعوا على السمع والطاعة لأئمة المسلمين ، وعلى أن كل من ولي شيئاً من أمورهم عن رضى أو غلبة واشتدت^(٣)

(١) في الأصل : بعد وصححناه من الجملة بعدها .

(٢) لقوله ﷺ : من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان .

(٣) في الأصل : واسدت .

وطاقة من بر وفاجر لا يلزمهم الخروج عليهم بالسيف جار أو عدل وعلى أن يغزوا معهم العدو ويحج معهم لبينة^(١) وتدفع إليهم الصدقات إذا طلبوها ، ويصلى خلفهم الجمعة والأعياد ، وأن لا يصلى خلف أحد من أهل البدع منهم من أنهم قد فسقوا بالبدع والإمامة موضع فضل ولا يصح أن يأتهم العدل بالفاسق كما لا يجب أن يأتهم القارئ^(٢) بالأمي إلا أن يخاف منهم فيصليها معهم وتعاد الصلاة بعدهم .

٤٦ - خير القرون :

وأجمعوا على أن خير القرون قرن الصحابة ، ثم الذين يلونهم على ما قال ﷺ : « خيركم قرني »^(٣) . وعلى أن خير الصحابة أهل بدر ، وخير أهل بدر العشرة ، وخير العشرة الأئمة الأربعة : أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضوان الله عليهم ، وأن إمامتهم كانت عن رضى من جماعتهم ، وأن الله

(١) فى الأصل : البينة .

(٢) فى الأصل : أقدارى .

(٣) تواترت الأحاديث الصحيحة عن هذا المعنى . ونص الحديث

جاء فى البخارى ٣ / ١٧١ (كتاب الشهادات باب لا يشهد علي شهادة جوراً إذا شهد ،) (كتاب فضائل أصحاب النبي ٨ / ٩١) (كتاب الرقاق) ، مسلم ٤ / ١٩٦٢ (كتاب فضائل الصحابة) ، النسائي يشرح السيوطي ٧ / ١٧ (كتاب الأيمان والنذور) وسنن أبي داود ٤ / ٢٩٧ (كتاب السنة . باب فى فضل أصحاب النبي) ، ابن ماجه ٢ / ٧٩١ .

ألف قلوبهم على ذلك لما أَرَادَهُ من استخلافهم جميعاً بقوله :
﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي
الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي
ارْتَضَى لَهُمْ﴾ (النور : ٥٥) فجمع الله قلوب المؤمنين على
ترتيبهم في التقديم ، من قبل أنهم لو قدموا عمر على الجماعة
لخرج أبو بكر عما وعده الله به ، وكذلك لو قدم عثمان لخرج
أبو بكر وعمر لأن الله قد علم أنه يبقى بعدهما وأنهما يموتان
قبله ، ولذلك لو قدم على جميعهم لخرجوا من الوعد بعلم الله
أنهم يموتون قبل موتهم وألف قلوب المؤمنين على ذلك لينالوا
جميعاً ما وعدوا به ، وإن كان كل واحد منهم يعلم ذلك .

٤٧ - خيار الصحابة :

وأجمعوا على أن الخيار بعد العشرة في أهل بدر من
المهاجرين والأنصار على قدر الهجرة والسابقة ، وعلى أن كل من
صحب النبي ﷺ ولو ساعة أو رآه ولو مرة مع إيمانه به وبما
دعا إليه أفضل من التابعين بذلك .

٤٨ - الكف عن ذكر الصحابة بسوء :

وأجمعوا على الكف عن ذكر الصحابة عليهم الصلوات إلا
بخير ما يذكرون به ، وعلى أنهم أحق أن تنشر محاسنهم
وتلتبس لأفعالهم أفضل المخرج ، وأن يظن بهم أحسن الظن
وأحسن المذاهب ، ممثلين في ذلك لقول رسول الله ﷺ : »

إذا ذكروا أصحابي فامسكوا» ^(١) وقال أهل العلم : معنى ذلك لا تذكرهم إلا بخير الذكر ، وقوله : « لا تؤذوني في أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدكم ولا نصفه » ^(٢) وعلى ما أثنى الله تعالى به عليهم بقوله : ﴿ محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعاً سجداً يبتغون فضلاً من الله ورضواناً سيماهم في وجوههم من أثر السجود ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل ﴾ . إلى آخر ما قضى الله عز وجل من ذكرهم ، ثم قال : « ليغيظ بهم الكفار » (الفتح : ٢٩) .

٤٩ - حق الصحابة علينا :

وأجمعوا على أن ما كان بينهم من الأمور الدينية لا يسقط حقوقهم ، كما لا يسقط ما كان بين أولاد يعقوب النبي عليه السلام من حقوقهم ، وعلى أنه لا يجوز لأحد أن يخرج عن

(١) الحديث ورد بلفظ مختلف في : مسلم ٧ / ١٨٨ (باب تحريم سب الصحابة) .

(٢) ورد الحديث بلفظ مختلف في البخاري ٥ / ٨ (كتاب أصحاب النبي باب لو كنت متخذاً خليلاً) ولفظه : لا تسبوا أصحابي . الخ .

وفي مسلم كتاب فضائل الصحابة . باب تحريم سب الصحابة (٧ / ١٨٨ وفي المسند لابن حنبل ط الحلبي ٤ / ١١ ، سنن ابن ماجه ١ / ٥٧ المقدمة (باب في فضائل أصحاب رسول الله) .

أقاويل السلف فيما اجتمعوا عليه ، وعما اختلفوا فيه أو في تأويله لأن الحق لا يجوز أن يخرج عن أقاويلهم .

٥٠ - ذم أهل البدع :

وأجمعوا على ذم سائر أهل البدع والتبرى منهم وهم الروافض (١) والخوارج (٢) والمرجئة (٣)

(١) الرافضة : هم الذين رفضوا إمامة الخلفاء الثلاثة قبل على ، وهم من غلاة الشيعة القائلين بالنص وتشمل الكيسانية والجنابية والبيانية والسيائية ويختلفون في عقائدهم بين الغلو في الأئمة فبعضهم يؤلهون علياً وبعضهم يقولون بعصمة الأئمة انظر عنهم وعن مقالاتهم كتب الفرق خاصة ، المقالات للأشعري ،

الفصل لابن حزم ٥ / ١٩ - ٢٩ (مشنع الشيعة) ؛ الملل والنحل للشهرستاني ٢ / ٦٩ - ١٤٣ (على هامش الفصل لابن حزم) حيث ذكر الشهرستاني في أسماء فرقهم ومعتقداتهم تفصيلاً .

(٢) الخوارج : هم الذين خرجوا على عليّ ومعاوية في واقعة التحكيم وقالوا بكفرهم وكفروا مرتكب الكبيرة ، وقالوا بضرورة الخروج على أئمة الجور ، وأن أصحاب الكبائر مخلدون في النار ، وإن العمل جزء من الإيمان ، وإن الإمامة جائزة في غير قریش ، قال ابن حزم : ويلقب الخوارج بالحرورية والنواصب والشراة والبغاة والمارقة « أقول وهي ألقاب لفرق منهم . انظر عنهم مقالات الإسلاميين للأشعري ١ / ١٢١٨٦ (ط ريتز) الملل والنحل للشهرستاني ١ / ١٩٥ - ٢٥٥ ، الفرق بين الفرق للبغدادى ص ٤٥ ، التنصير في الدين ص ٤٦ - ٥٩ ؛ الفصل لابن حزم ٤ / ١٨٨ - ١٩٢ (فصل ٦٩ في شنع الخوارج) .

(٣) المرجئة هم القائلون بأن الإيمان تصديق قلبي فقط وليس العمل جزء من الإيمان وأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص . ويرى بعضهم أنه لا يضر مع الإيمان معصية وأن المؤمنين لن يدخلوا النار مهما ارتكبوا من المعاصي =

والقدرية^(١) وترك الاختلاط بهم لما روى عن النبي ﷺ في ذلك وما أمر الله تعالى به من الإعراض عنهم في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾ (الأنعام : ٩٨) روى عن النبي ﷺ : أن الخوارج كلاب أهل النار ، وما روى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال : « فريقان لا تنالهما شفاعتى : المرجئة والقدرية » . وأنه عليه الصلاة والسلام قال : « القدرية مجوس هذه الأمة ^(٢) وأنهم الذين يعترضون ^(٣) على الله في

= انظر عنهم مقالات الإسلاميين ١ / ١٣٢ - ١٥٥ ، الملل والنحل ١ / ٢٥٧ - ٢٧٦ ، الفرق بين الفرق ص ١٣٢ - ١٥٥ ؛ الفصل لابن حزم ٤ / ٢٠٤ - ٢٠٥ ، البدء والتاريخ ٥ / ١٤٤ - ١٤٦ ؛ الخطط للمقريزي ٢ / ٣٤٩ - ٣٥٠ ؛ كشف اصطلاحات الفنون (ط بيروت) ٢ / ٣٥٢ .

(١) القدرية : ليست هناك فرقة معينة تسمى قدرية ، وإنما يتبادل هذا اللقب كل المعتزلة والأشاعرة على سبيل القذف به ، والمؤلف يقصد بهم المعتزلة لإنكارهم القدر وقولهم أن الأمر آنفا ؟ (يضم الأول والثاني) وأن أفعال العباد هي بقدرتهم على سبيل الاستقلال . انظر مادة قدرية في التعريفات ، للجرجاني ، وكذلك كشف اصطلاحات الفنون ١ / ٢٢٠ . وبعدها .

(٢) ورد الحديث في ابن ماجة في المقدمة بلفظ : إن مجوس هذه الأمة المكذبون بالقدر ، وجاء في أبي داود (كتاب السنة) مجوس هذه الأمة الذين يقولون لا قدر ، وفي لفظ آخر (مجوس أمتي) بدلا من هذه الأمة . وقد أورد الإمام ابن بطة كتاب الإبانة عن أصول الديانة أحاديث كثيرة في هذه المعنى ، كما أورد الدارمي في نقصة عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد ، وابن قيم الجوزية في اجتماع الجيوش كلهم أوردوا هذا الحديث مع نصوص كثيرة في معنى أن القدرية مجوس الأمة . أو هذه الأمة أو أمتي ، انظر ابن حنبل ٢ / ٨٦ ، ٥ / ٤٧ ، أبو داود كتاب السنة باب رقم ١٦ ، الترمذي كتاب الإيمان .

(٣) في الأصل : يعترضون .

مقاديره ويزعمون أنهم يقدرّون على الخروج من علمه ، وأنه يخلقون كخلقه وإنما شبههم النبي ﷺ بالمجوس دون سائر الفرق اليهود والنصارى فى مشاركتهم لهم فيما يختصون به من قولهم : إن الشر لا يفعله إلا شرير وأن الله لا يفعل ذلك ، كما قالت المجوس فى النور الذى يعبدونه . وأنه لا يضر أحداً لأن من ضر غيره كان سفيهاً ، وقد أجمع المسلمون على أن الله الضار النافع . وقال تعالى : ﴿ قل أعوذ برب الفلق ﴾ من شر ما خلق ﴿ (أول سورة الفلق) .

٥١ - وجوب النصيحة :

وأجمعوا على النصيحة للمسلمين والقول لجماعتهم وعلى التوادد فى الله ، والدعاء لأئمة المسلمين ، والتبرى ممن ذم أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ ، وأهل بيته وأزواجه ، وترك الاختلاط بهم ، والتبرى منهم فهذه الأصول التى مضى الأسلاف عليها واتبعوا حكم الكتاب والسنة بها واقتدى بهم الخلف الصالح فى مناقبها نفعا الله وإياكم بأجره ، والحمد لله وحده وهو حسبي ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله . . .

تمت وكان الفراغ منه يوم الخميس إحدى عشرة من صفر المبارك سنة أربع وثمانين وألف من الهجرة .

* * *

ثبت أهم المراجع

- ١ - القرآن الكريم
- ٢ - كتب السنة النبوية .
- ٣ - الإبانة للأشعرى ط دار الأنصار .
- ٤ - الإنصاف للباقلاني ط بيروت .
- ٥ - درء تعارض العقل والنقل ط الرياض .
- ٦ - تاريخ بغداد للبغدادى ط المثنى .
- ٧ - تبیین كذب المفترى لابن عساكر .
- ٨ - التمهيد والرد على المعطلة للباقلاني
- ٩ - طبقات المعتزلة للنويتجى ط تونس .
- ١٠ - طبقات الشافعية للسبكي . تحقيق محمود الطناحي .
- ١١ - الفرق بين الفرق للبغدادى ط مصر .
- ١٢ - الفهرست لابن النديم ط فلوجل .
- ١٣ - الفصل فى الملل والنحل لابن حزم . ط القاهرة .
- ١٤ - اللمع للأشعرى ط حمودة غرابه .
- ١٥ - مذاهب الإسلاميين لعبد الرحمن بدوى ط الكويت .
- ١٦ - مقالات الأشعرى ط محى الدين عبد الحميد .

- ١٧ - الملل والنحل للشهرستاني ط القاهرة .
 - ١٨ - معجم البلدان لياقوت الحموى .
 - ١٩ - مجموع الفتاوى لابن تيمية ط الرياض .
 - ٢٠ - نهاية الأقدام فى علم الكلام للشهرستاني .
 - ٢١ - وفيات الأعيان لابن خلكان .
- * * *

الفهرس

أ - المقدمة

٣ - ٣٠

- ١ - الإمام الأشعري تمهيد تاريخي ٥ - ١٠
- ٢ - موقع الرسالة بين مؤلفات الأشعري ١٠ - ١٢
- ٣ - نسبتها إلى المؤلف ١٢ - ١٥
- ٤ - أهل الثغر ١٥ - ١٦
- ٥ - اسم الرسالة ١٦ - ١٧
- ٦ - وصف المخطوط ١٧ - ١٩
- ٧ - منهج التحقيق ١٩ - ٢١
- ٨ - أهمية الرسالة ٢٢ - ٣١

ب - الباب الأول

٣٢ - ٦١

حالة العرب قبل البعثة . عرض تحليلي لقضايا الاعتقاد
وأدلة القرآن عليها . وما نبه عليه الرسول منها . دليل حدوث
العالم ، فساد قول الفلاسفة ؛ دليل التوحيد ، البعث أدلة الرسل
أوضح من دليل الأعراض والجواهر ، اهتمام السلف بجمع أقوال
الرسول .

ما أجمع عليه سلف الأمة من أمور الاعتقاد حدوث
العالم، قدم الصفات ، الصفات حقيقية لا مجازاً (الاستواء ،
اليد ، القبضة ، الرؤية ، الغضب ، الرضى) وكلها صفات بلا
كيف القدر ، العلم الالهى ، لا خالق غيره ، الاستطاعة ،
حاجة المرء إلى ربه تكليف الكافر ، التوفيق والخذلان ، اللطف ،
الإيمان يزيد وينقص ، الكبيرة لا تخرج عن الإيمان ، لا نقطع
بالجنة ولا بالنار لأحد ، الشفاعة ، المحكم والمتشابه ، خير
القرون ، وجوب النصيحة .

١٠٠ المراجع والمصادر

١٠٢ الفهرس

* * *

رقم الايداع بدار الكتب :

٩٧/٧٣٤٧

حقوق الطبع محفوظة للناسر

١٤١٧ هـ - ١٩٩٧